

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٣١

الأربعاء، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسانا	(رواند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا

لدى الأمم المتحدة (S/2014/526)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1448815 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم

المتحدة (S/2014/526)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره

في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2014/526، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه

موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم

المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

في البداية، سأدلي ببيان استهلاكي يوجز أعمال المجلس

لهذا الشهر.

أود أن أبدأ بالإشارة إلى أنه خلال الولاية الحالية لرواندا

في المجلس - التي ترأس بلدي خلالها المجلس مرتين، في

نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفي تموز/يوليه ٢٠١٤ - قررنا عقد

جلسة ختامية في نهاية الرئاسة على السواء. في نيسان/أبريل

٢٠١٣، جرى تنظيم الجلسة في شكل جلسة سرية، مغلقة

أمام الجمهور ووسائل الإعلام. أما هذا العام، قررت رواندا

عقد الجلسة الختامية في شكل جلسة إحاطة علنية. يستند عقد

هذه الجلسة بهذا الشكل إلى الحاجة لتعزيز الشفافية وتمكين

عامة الجمهور من الاطلاع التام على عمل المجلس.

ونشير إلى أنه بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة،

فإن جميع أعضاء الأمم المتحدة هم من يمثلون مواطني كل

بلداننا ويعهدون إلى المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون

السلام والأمن الدوليين. وأشار في الورقة المفاهيمية التي

عممت في وقت سابق من هذا الشهر إلى أن هذه الجلسة

الختامية ستمثل فرصة لأعضاء المجلس من أجل تبادل الآراء

بشأن الحالات التي تناولها المجلس، وبشأن أساليب عمله

خلال هذا الشهر. كما أنها مفيدة في مساعدة أعضاء الأمم

المتحدة وعامة الجمهور على فهم الأنشطة والديناميات في

مجلس الأمن فهما أفضل.

غير أن هذه الجلسة، ووفقا للممارسة المتبعة منذ أحييت

الرئاسة الباكستانية تقليد عقد الجلسات الختامية في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٣، لا تتنעד لتتيح لأعضاء المجلس فرصة

أخرى للتأكيد مجددا على مواقفهم المعروفة جيدا بشأن

البنود الموضوعية التي نوقشت خلال الشهر. بل إنها فرصة

أمام المجلس لتقييم عمله خلال حالات بلدان معينة وقضايا

مواضيعية جرى النظر فيها خلال الشهر، وإجراء تحليل دقيق

للتقدم المحرز بشأن هذه المسائل، وعملياته وسبل زيادة

كفاءته وفعاليته.

وبالانتقال إلى أنشطة المجلس خلال شهر تموز/يوليه

٢٠١٤، نكون بحلول نهاية الشهر قد عقدنا ٣٥ جلسة

عموما، وهي تتعلق في الأساس بحالات صراع محددة، ولكنها

تتعلق كذلك بمناقشات مواضيعية مثل حفظ السلام وبناء

السلام ما بعد انتهاء الصراع. وشملت هذه الجلسات مناقشتين

مفتوحتين هما مناقشة مفتوحة فصلية عن الشرق الأوسط

بما في ذلك قضية فلسطين، حيث انعقدت يوم الثلاثاء في

٢٢ تموز/يوليه، ومناقشة مفتوحة عن الشراكات الإقليمية في

عمليات حفظ السلام وتطورها، حيث انعقدت يوم الاثنين

في ٢٨ تموز/يوليه.

ومع الجلسة المقرر عقدها غدا، نكون قد أجرينا عشر

إحاطات إعلامية، بما في ذلك إحاطتان إعلاميتان طارئتان

عن الوضع بين إسرائيل وفلسطين، وعن شرق أوكرانيا،

وحقيقة أن جميع الأعضاء غير الدائمين وبعض الأعضاء الدائمين قد عقدوا أو يزمعون عقد جلسات ختامية أثناء رئاستهم هذا العام سوف تشجع، على ما نأمل، الأعضاء الذين تساورهم الشكوك في جدواها وقيمتها على القيام بالشيء نفسه.

وفقا لتوجيهاتكم، سوف أقيم عمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه بهدف اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بكيفية تحسين كفاءة المجلس وفعاليته، وأيضا شرعيته.

أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة بشأن مشاركة المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام. وبالنظر إلى أن ميثاق الأمم المتحدة ذاته يعزز استخدام المجلس لـ "الوكالات الإقليمية" بغية الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يرتبط ارتباطا لا ينفصم بعملية إضفاء الطابع الإقليمي على بعثات حفظ السلام.

كذلك، نظرا للتغيرات الكبيرة التي حدثت في عمليات حفظ السلام منذ أن انضمت الأرجنتين إلى المجلس في عام ٢٠١٣، مع وجود ولايات قوية بصورة متزايدة واستخدام التكنولوجيا الجديدة، على سبيل المثال لا الحصر، فإن هذه المناقشات توفر المنتدى لكامل الأعضاء كي يعبروا عن آرائهم، ويشاركوا أيضا في عملية صنع القرار بقدر ما لديهم من آراء، وهو ما يعتقد بلدي أنه ينبغي أن يكون عليه هذا الأمر.

لقد كان لكم، سيدي الرئيس، شرف الاضطلاع بالمهمة الصعبة والحزينة المتمثلة في القيام بعملنا خلال خمسة عشر يوما، لعلها كانت من بين الأيام الأكثر مأساوية وتشنجا في السنوات الأخيرة. لقد شهدت تلك الأيام الخمسة عشر نقاط تحول حقيقية في الصراعات الثلاثة - من بين الصراعات العديدة والخطيرة جدا المدرجة في جدول أعمال المجلس - التي تجعل المجتمع الدولي يعيش حالة من القلق نظرا لآثارها

وكذلك إحاطة إعلامية بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأعقب هذه الإحاطة الإعلامية الأخيرة حوار تفاعلي غير رسمي بين أعضاء مجلس الأمن، ورؤساء مختلف التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام، والبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

كما عقد مجلس الأمن خمس عشرة جلسة مشاورات، واجتماعا للبلدان المساهمة بقوات وشرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وخلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع خمسة قرارات، بما في ذلك القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) عن الوضع الإنساني في سوريا؛ والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية ذات الرحلة MH17؛ والقرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) عن الشراكات الإقليمية في حفظ السلام؛ والقراران ٢١٦٨ (٢٠١٤) و ٢١٦٩ (٢٠١٤) اللذان اتخذتا صباح هذا اليوم، واللذان يمددان ولايتي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على التوالي.

أخيرا، اعتمد المجلس ثلاثة بيانات رئاسية، و ١٦ بيانا صحافيا، وثلاث نشرات صحافية. والجدير بالذكر أن عدد البيانات الصحافية التي اعتمدت في هذا الشهر هو الأعلى منذ تقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أن تكون البيانات الصحافية أداة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة بير سيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بمبادرتكم، سيدي، إلى عقد هذه الجلسة الختامية، وهي السادسة في هذا العام. لن أكرر الأسباب التي تدعو الأرجنتين إلى اعتبار هذه الجلسات ذات أهمية أساسية.

أن يكون هكذا - بأعضاء المجلس، ليس من دون صعوبة وعقب مفاوضات مضيئة، إلى توافق في الآراء على اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بتاريخ ٢١ تموز/يوليه. وبالكاد بعد ١٠ أيام على اتخاذ القرار، يبدو أن دعوات المجلس لم يُستمع إليها، نظرا للصعوبات المستمرة في الوصول إلى موقع تحطم الطائرة، والانتهاز من انتشار جثث الضحايا، وإجراء تحقيق في الحادث، وذلك بسبب الأنشطة العسكرية التي لم تتوقف في المنطقة، مثلما طلب المجلس.

وأثناء الأيام الخمسة عشر هذه، وكما نشهد مرة أخرى، تغرق غزة للمرة الثالثة خلال أقل من ست سنوات في أعمال العنف - أعمال العنف التي يعاني منها السكان المدنيون في معظم الأحيان، بمن فيهم الأطفال والنساء. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها المجلس، يعاني الأطفال والنساء والموقوفون والمدنيون الأبرياء من أسوأ أشكال العنف في هذه الأيام.

لم يضطلع المجلس بذلك فحسب، بل دعت أصوات أخرى في المجتمع الدولي إلى الاعتدال.

يبد أنهلم نشهد سوى تكثيف للقتال وتحد صريح للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وإذ صدم أعضاء المجلس مما واجهوه من الرعب المتمثل في وقوع أكثر من ٣٠٠ من الضحايا المدنيين، والهجمات على المدارس وتفاقم الأزمة الإنسانية المتجاوزة لقدرة المجتمع الدولي على الاستجابة. تمكن أعضاء المجلس من الاتفاق على اتخاذ عناصر للصحافة، وبيان صحفي (SC/11472) بل وحتى بيان رئاسي (S/PRST/2014/13) لاعتماد ما التقينا من أجله في منتصف الليل يوم الأحد، لأنه لم يتسن لنا القيام بخلاف ذلك نظرا لمدى إلحاح الحالة وخطورتها.

وفي ذلك البيان الأخير المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه، دعا المجلس إلى وقف إطلاق النار الفوري. وبالرغم من ذلك،

ليس على السلم والأمن الإقليميين فحسب، ولكن على الصعيد العالمي أيضا.

أثناء تلك الأيام الخمسة عشر، تمكن أعضاء المجلس في ١٤ تموز/يوليه من التغلب على خلافاتنا واتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي قررنا من خلاله أن يكون بوسع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها الدوليين، عن طريق توجيه إخطار إلى السلطات السورية، استخدام الطرق عبر خطوط الصراع والمعايير الحدودية الأربعة المأذون بها، فضلا عن تلك التي هي قيد الاستخدام بالفعل، من أجل كفالة توزيع المساعدات الإنسانية. بيد أن هذا القرار كان ضروريا نتيجة عدم امتثال جميع الأطراف في الصراع السوري على نحو منهجي ومتعمد لقرارات مجلس الأمن السابقة، بما في ذلك القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي اتخذ بالكاد قبل خمسة أشهر.

لم يحن الوقت بعد أسبوعين لتقييم تنفيذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وإنما نأمل ونطلب أن يؤدي إلى تغيير الاتجاه الذي توقعناه عقب اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي كان بلا جدوى، وأن يؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة الآلاف من الناس.

بعد ثلاثة أيام، أي في ١٧ تموز/يوليه، شهدنا واحدة من أسوأ المآسي في الطيران التجاري الدولي، حيث فقد قرابة ٣٠٠ شخص حياتهم بينما كانوا يطيرون فوق منطقة تُرتكب فيها أعمال العنف وتُمرّ بحالة أزمة تقلق المجتمع الدولي ومجلس الأمن، إن لم يكن بسبب عدد الضحايا - على الرغم من أحدث الأرقام التي تشير إلى أن ما يزيد على ٧٠٠ مدني لقوا مصرعهم منذ بدء الحملة العسكرية للحكومة ضد المتمردين الانفصاليين في شرق أوكرانيا في منتصف نيسان/أبريل - لكن على الأقل نظرا لما لها من بُعد جغرافي سياسي ومضاعفات محتملة على السلم والأمن الدوليين.

للمرة الأولى في أربعة أشهر، أدت حالة الرعب إزاء العواقب المترتبة على حادث لم يكن متعمدا - نأمل على الأقل

للأطراف من أوكرانيا وسوريا إلى إسرائيل وفلسطين بغية استئناف الحوار من أجل التوصل إلى حلول سياسية محددة، وهي الضمان الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

نحن أبعد ما يكون عن معارضة الدبلوماسية الثنائية أو الدبلوماسية فيما بين مجموعات من الدول أو بين المنظمات الأخرى لكن ليس على حساب ترك مجلس الأمن ليصبح هيئة فارغة من مضمونها وغير قادرة على اتخاذ إجراءات في تسوية النزاعات. بل هي مسألة إيجاد استراتيجيات متكاملة ومتقاربة وفعالة. الأمر يتعلق باستعادة الأخلاق والوفاء بولاية الميثاق.

وتعتقد الأرجنتين أن التعددية الحقيقية، مثل تلك الموجودة في مساحة الأمم المتحدة ونطاقها، لا يمكن أن ينظر إليها على أنها عقبة أمام تحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما. لا يتعلق الأمر بالتعددية مقابل العلاقات الثنائية أو التعددية مقابل المنظمات الإقليمية. بل هو كل من تلك الأبعاد والاستراتيجيات موحدة ومنسقة تشترك في هدف واحد، مع الإدراك في الوقت ذاته، أنه الجانب المتعدد الأطراف الذي يكفل الاستماع لجميع الدول وشعوبها والاعتراف بها، من دون استثناء، وبالمساواة بينها في الكرامة والحقوق.

لا أعلم إن كانت هذه هي الجلسة الأخيرة التي سترأسها، سيدي الرئيس، لكنها جلسة ضرورية لا بد أن يعقدها مجلس الأمن. وأود بكل إخلاص أن أشكركم، السيد الرئيس، وفريقكم بأكملهم على قيادتكم أعمالنا خلال شهر تموز/يوليه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنّى للمملكة المتحدة نجاحا عظيما في رئاستها وأن أقدم لها كامل دعم وفد الأرجنتين الذي تحتاجه.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود في بداية كلمتي أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة ختامية بشأن أعمالنا خلال هذا الشهر. كما تعلمون، سيدي الرئيس، يؤيد وفد بلدي بقوة هذه الممارسة. إذ تقدم لنا

وفي غضون أقل من ٢٤ ساعة، وبالأمس فقط، تعرضت غزة لأسوأ التفجيرات منذ بداية الأزمة الأخيرة. وفي نفس البيان الرئاسي، دعا المجلس جميع الأطراف إلى احترام المنشآت المدنية والإنسانية، بما في ذلك تلك التابعة للأمم المتحدة. وهذا الصباح، استيقظنا في نيويورك على خبر وفاة ١٥ شخصا نتيجة لهجوم على مدرسة تابعة للأمم المتحدة كانت تأوي لاجئي غزة.

وبالرغم من اختلاف سوريا وأوكرانيا وإسرائيل - فلسطين فإنها تشترك في حقيقة أنها تعاني من الصراعات التي يضطلع فيها مجلس الأمن بدور محدود، إن لم يكن هامشيا، نظرا للخلافات الدائرة فيما بين أعضائه الدائمين، التي تعكس بدورها - سيكون من الإجحاف عدم إدراك ذلك - الخلافات فيما بين المجتمع الدولي. ولا تتجلى تلك الخلافات في الاختلافات فحسب بل في الاتفاقات المبرمة في إطار المجلس من خلال قراراته، وبياناته الرئاسية وأحكامه الأخرى، التي تصدر في أحسن أحوالها ضعيفة وغامضة وعادة ما تتجاهلها تماما الأطراف التي وجهت إليها. وقد شغلت البلدان والقادة والمنظمات الإقليمية الفراغ الذي تركه مجلس الأمن، في أفضل الأحوال.

وفي مذكرتك المفاهيمية (S/2014/526، المرفق)، السيد الرئيس، طلبت إلينا تقديم توصيات لتحسين كفاءة أعمالنا وفعاليتها. لست متأكدة أن لدي توصيات محددة ولكن لدي نداء عام.

وكما ندعو إلى اضطلاع البلدان والقادة والمنظمات بدور نشط في مختلف الأزمات، نطلب الأمر ذاته من مجلس الأمن. نفعل ذلك لأننا جزء منه. نقول ذلك في كل مرة نلتقي لتناول تلك الحالات، ونكرر ذلك اليوم. ونعتقد أن مجلس الأمن، بالاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليه بموجب الميثاق، يمكن ويجب أن يدعم بقوة أكبر الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف

الصادر في حزيران/يونيه، (2012 S/2012/522، المرفق). وفي ذلك السياق، نرحب بتعيين السيد ستافان دي ميستورا مبعوثاً خاصاً للأمين العام لسوريا ونائبه، السيد رمزي عز الدين رمزي. ونأمل أن يحظى مجلس الأمن قريباً بالفرصة لاستعراض أفكارهما فيما يتعلق بإعادة إطلاق العملية السياسية لعملية الانتقال الديمقراطي في سوريا.

وأننتقل إلى أوكرانيا. بينما تواصل الجماعات الانفصالية المسلحة ودعمها الخارجي زعزعة استقرار البلد وتقويض سيادته وسلامة أراضيه، اتخذت خطوة إضافية في درب الرعب حينما أسقطت الرحلة MH-17 التابعة للطيران الماليزي فوق شرق أوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه. وقتل ٢٩٨ من المدنيين الأبرياء في تلك المأساة. وبينما تمكن مجلس الأمن من التوصل إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي أعده زملاؤنا في استراليا، نواصل مراقبة السلوك الحقيقير للجماعات المسلحة غير المشروعة التي ترفض أو تفرض قيوداً على الوصول إلى موقع الحادث وتمنع المعاملة الكريمة لرفات الضحايا.

ولا يمكن السكوت عن ذلك، وإننا نحث جميع الأطراف، وبخاصة الجماعات المسلحة ومن يدعمها، أن يضمنوا بدون مزيد من الإبطاء الوصول المأمون وبلا عوائق إلى موقع الحادث من أجل التحقيق الدولي.

ومأساة الرحلة MH-17 تذكّرنا بأهمية مضاعفة الجهود الدبلوماسية لتهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ خطة سلام الرئيس بروشينكو. وعلينا أن نجد حلاً لهذه الأزمة قبل فوات الآوان.

والدبلوماسية مطلوبة أيضاً، وعلى مجلس الأمن أن يؤدي دوره كاملاً في سياق آخر - هو النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي اندلع في غزة مجدداً. حيث قُتل أكثر من ٣٥٠ شخصاً، وحصيلة الموت والمأساة الإنسانية قد تجاوزتا كثيراً المعاناة التي اختبرت أثناء عملية الرصاص المصبوب في

فرصة طيبة لا لاستعراض أعمالنا خلال الشهر الماضي فحسب بل لتطلع إلى الأمام. كما أرحب بمبادرتكم، سيدي، لعقد الجلسة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥ باعتبارها جلسة مفتوحة، مما يساعد على تعزيز الشفافية في أعمال المجلس. وأخيراً، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم بأكملهم على الطريقة التي لا تشوبها شائبة والتي ترأستم بها مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، لا سيما أنه كان يعج بالأزمات.

وسأذكر ثلاث مسائل برزت على جدول أعمال هذا الشهر، بدءاً من سوريا. بمبادرة مقدمة من استراليا والأردن ولكسمبرغ، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه. ويستند هذا القرار إلى الأحكام التي اتخذها المجلس في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ولم يكن انعقاده سيكون ضرورياً لو احترمت القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وبعد أن صدر قرار بأن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاءها المنفذين مصرح لها باستخدام الطرق العابرة لخطوط الصراع وأربعة معايير حدودية أخرى بحيث تصل المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سوريا من الطرق الأكثر مباشرة من دون الحاجة إلى موافقة من السلطات السورية، يعطي القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بصيصاً من الأمل لسيناريو ظل قائماً للغاية. وكان يمكن أن يمكن القرار من مساعدة ما يصل إلى ٢,٩ مليون شخص لا يصل إليهم حالياً العاملون في المجال الإنساني في سوريا. هذا الصباح، سمعنا أول إحاطة إعلامية مشجعة من فاليري آموس عن تنفيذ القرار، ولكن ينبغي أن يظل مجلس الأمن يقظاً وأن يتخذ تدابير إضافية في حالة عدم الامتثال للقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٣٩ (٢٠١٤).

ومع ذلك، تظل المساعدة الإنسانية تخفيفاً للمعاناة فحسب. ولا يمكن وضع حد للمعاناة لا توصف يعيشها الشعب السوري إلا من خلال تسوية سياسية تتماشى مع بيان جنيف

وأود أن أهني رواندا مجدداً على اتخاذ مبادرة تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار حفظ السلام (انظر S/PV.7228). والقرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي اتُخذ يوم أمس الأول، سيساعدنا على تعزيز تلك الشراكة التي تتزايد أهميتها.

ختاماً، ليس لديّ شكّ بأنّ آب/أغسطس سيكون شهراً حاسماً لتسوية عدد من الأزمات التي ذكرتها للتوّ. ولكسمبرغ جاهزة للعمل بنشاط لتلك الغاية، في ظل رئاسة المملكة المتحدة. واعتباراً من الآن، أود أن أؤكد لزميلي السفير مارك لايل غرانت، وفريق عمله، دعمنا الكامل.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على القيادة التي وجّهت بها أعمال المجلس أثناء فترة ولايتكم، التي توشك على نهايتها، وأهني الفريق الذي ساعدك في ذلك المسعى في سياق صعب.

إنّ أنشطة مجلس الأمن خلال هذا الشهر الذي يوشك على نهايته هيمنت عليها الأزمات في الشرق الأوسط، بما يشمل القضية الفلسطينية، وفي أوكرانيا. فقد حُصّصت للشرق الأوسط ستة اجتماعات خلال أسبوعين، بينها اجتماعان طارئان، وأربعة اجتماعات لأوكرانيا بينها اجتماعان طارئان. واعتمد أعضاء مجلس الأمن بالإجماع ثلاثة قرارات هامة. وأصدر عدد من البيانات الصحفية بدون عائق، وهو ما يرحب به وفد بلدي.

وعلى صعيد الحالة في سوريا، ترحب تشاد بالإدارة الناجحة للعملية الهادفة إلى تدمير الأسلحة الكيميائية، وبالاتتماد الإجماعي للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن الحالة الإنسانية في ذلك البلد. لكن القلق العميق ما انفك يساورنا حيال المأساة الإنسانية التي تصيب السكان السوريين، دون أن يلوح أيّ حل سياسي. وإننا نستنكر عجز مجلس الأمن عن مساعدة أطراف النزاع في إيجاد حلول للأزمة. ونرحب

عام ٢٠٠٩. فإسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها ضدّ ضربات حركة حماس العشوائية التي تستهدف السكان المدنيين الإسرائيليين. لكنّ هذا الحق في الدفاع عن نفسها لا يبرر بأية حال الاستخدام غير المناسب للقوة العسكرية الإسرائيلية، التي تواصل التسبب بمعاناة رهينة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وإنني أشير بالتحديد إلى أكثر من الـ ٢٠٠ طفل فلسطيني الذين قُتلوا في الأسابيع الثلاثة الماضية.

فيجب أن تكون الأولوية الأولى تحقيق وقف لإطلاق النار. لكنّ أيّ حلّ دائم للأزمة في غزة يجب أن يعالج الأسباب عميقة الجذور للأزمة، ويعطي أبناء الشعب الفلسطيني الفرصة ليعيشوا حياتهم بكرامة. وينبغي أن يشمل ذلك رفع الحصار، لإنهاء الظروف غير الإنسانية المفروضة على شعب قطاع غزة، لكنّ هذا التدبير غير كافٍ إذا أردنا أن نحلّ النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. والسبيل الوحيد للعيش في سلام سيكون قبول كلا الطرفين بالحل القائم على وجود دولتين. ونأمل بعد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/13) الذي اعتمدناه عشية الاحتفال بالعيد، بمبادرة من زميلنا ممثل الأردن، أن يواصل مجلس الأمن التكلم بصوت مرتفع ليساهم بفعالية في تسوية الأزمة في غزة والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ويبقى الكثير ليُقال بشأن بؤر التوتر الأزمة في أفريقيا، المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وإنني أشير بالتحديد إلى جنوب السودان، حيث الأحوال الأمنية والإنسانية وأحوال حقوق الإنسان خطيرة بصورة خاصة. فمدنيو جنوب السودان يعانون نتيجة تعنت قادة كلا المعسكرين في رفض جميع مبادرات السلام. وينبغي للطرفين كليهما أن يعلما أنّ المجتمع الدولي - المجلس - لن يتسامح مع أيّ إفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة أثناء سياق النزاع. وسيتم تحديد الجناة وسوقهم إلى العدالة.

بالاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن للتعاون متعدد الأطراف بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تواجه الخطر الذي تشكله بوكو حرام في شمال - شرق نيجيريا وفي البلدان المجاورة.

ووباء الإيبولا المستعر حالياً في غرب أفريقيا تهديد خطير على قدم المساواة، لأنه يواصل الانتشار بخطورة نحو بلدان أخرى. وعلى المجتمع الدولي تعبئة الطاقات لمنع انتشاره على نطاق أوسع.

وترحب تشاد بالتعاون المتميز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما في حفظ السلام. فالجهود والتضحيات المبذولة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مكنتنا من تحضير الميدان لانتشار عمليات الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

من أجل زيادة تعزيز تلك الشراكة، من المهم أن تُخضع لدراسة أوسع في المناقشات المستقبلية مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي، والصعوبات المرتبطة بانتقال البعثات الأفريقية وبعثات الأمم المتحدة، أو دور الاتحاد الأفريقي في مرحلة ما قبل الانتقال وتعيين قيادة البعثة الجديدة في ذلك الصدد، فإن دعم المجلس، الحاسم في جهود الاتحاد الأفريقي الهادفة إلى تفعيل القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، كما تعهّدت السلطات الأفريقية نفسها أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في ملابو في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أثبت أنه غير كافٍ.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً تهانتي للرئيس والفريق الرواندي كله على القدر الهائل من العمل المنجز، وأهمية المواضيع التي نوقشت والجرأة التي أظهرتها طوال فترة الولاية

بحقيقة أن مجلس الأمن لم يفقد رؤية تأثير الأزمة السورية على نزاعات أخرى في المنطقة، ونحث المجلس على مواصلة جهوده لإيجاد حل سياسي دائم. فليس هناك حل سياسي للأزمة السورية.

والحالة في الشرق الأوسط، بعد تصعيد العنف في غزة، استهلكت الكثير من وقت المجلس، ومن المؤسف أن دعوات المجلس المتكررة إلى وقف لإطلاق النار ذهبت أدراج الرياح. فقد بلغ العنف في غزة مستويات غير مقبولة، وعدد الضحايا المدنيين يواصل ارتفاعه بالمئات كل يوم. وإننا نأسف لعجز مجلس الأمن في مواجهة هذه المأساة. ومثل عشرات الوفود الأخرى، تدعو تشاد إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية وإطلاق الصواريخ على إسرائيل، لتمكين استئناف المفاوضات. وحصيلة الضحايا القائمة الناجمة عن العمليات الإسرائيلية تجاوزت الآن ٢٠٠ قتيل و ٦٧٠٠ جريح في قطاع غزة، معظمهم من المدنيين. وعدد الأشخاص المشردين الآن بمئات الآلاف.

وقد نظر المجلس أيضاً في التقرير الثالث عشر (S/2014/442) الذي قدّمه السيد سعيد جينيت بشأن الحالة في غرب أفريقيا، والذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وترحب تشاد بالتقدم المحرز في تسوية المشاكل ذات العلاقة السياسية والأمنية، بما يشمل تنفيذ الاستراتيجية الأمنية لعبور الحدود لاتحاد نهر مانو، واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو والتنفيذ الناجح لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

ولكن تبقى تحديات عديدة، وبخاصة ما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، الاتجار بالمخدرات، الإرهاب، القرصنة في خليج غينيا والمشاكل المتعلقة بالأمن. وفي هذا الصدد، يتطلب القتال ضد جماعات بوكو حرام الإرهابية تضافر الجهود والتعاون الوثيق بين دول المنطقة دون الإقليمية. وترحب تشاد

والوصول لفريق الخبراء. ولكي تؤدي الجزاءات عملها في هذه الحالة كما في حالات أخرى، لا بُدَّ من إجراءات متسقة ومحددة تتخذها جميع الجهات الفاعلة. وللقيام بذلك، يجب معالجة تعقيدات الجزاءات المستهدفة، والتحديات القانونية القائمة وفقدان القدرة على الإنفاذ ومسائل أخرى ذات صلة. وفي هذا الصدد، وجدنا أنَّ المناقشة غير الرسمية بشأن الجزاءات مع وكيل الأمين العام فيلتمان في وقت سابق من هذا الشهر كانت حسنة التوقيت جدا. ونحن نشجع إدارة الشؤون السياسية وإدارات الأمم المتحدة وكيانها الأخرى على مواصلة جهودها وعلى المزيد من المشاركة مع المجلس بشأن المسألة.

إنَّ حفظ السلام مجال آخر تؤثر فيه قرارات المجلس على العضوية الأوسع، من خلال الأنصبة المقررة، والمساهمة بقوات ومواد، وأحيانا بفقدان حياة حفظة السلام. ولبعض الوقت الآن، دأب جدول أعمال المجلس على التوسع إلى مستويات غير مسبوقة. إنَّ المجازفة باستنزاف عمليات حفظ السلام قد لا تكون بعد الآن مسألة في المستقبل البعيد. وإذا لم ننجح في خفض عدد النزاعات نفسها، فإنَّ المسائل حول كيفية التصرف بالموارد المحدودة المتوافرة، وكيفية حشد أعداد أكبر من قوات حفظ السلام ومعالجة المشكلة الدائمة المتعلقة بالمساعدات الحاسمة، من بين أمور أخرى، ستصبح أكثر حدة على نحو متزايد.

نقدّر تنظيم الرئاسة الرواندية للمناقشة المفتوحة حول شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في حفظ السلام (S/PV.7228)، التي أتاحت فرصة لاستكشاف مزاياها، وأوجه القصور التي تعترضها، فضلا عن سبل المضي قدما في الاستفادة من أوجه التآزر في حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على النحو الأمثل. وفيما يتطور حفظ السلام إلى عمليات أكثر تعقيدا ومتعددة الوظائف وقوية، نقدّر مبادرة

هذه التي اتسمت بصعوبة كبيرة وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة وفد المملكة المتحدة لكونه سيتولى رئاسة المجلس في آب/أغسطس، وأكرر كامل دعم وفد تشاد لجميع أعضاء الفريق وأتمنى لهم كل النجاح.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

السيد الرئيس، أود أن أهنتكم على توجيهكم الذكي للمجلس خلال شهر تموز/يوليه. ونعرب عن تقديرنا لكم وللفريق عملكم، سيدي، على عملكم الدؤوب والكفّي والمتقن خلال شهر ضاغط وصعب، حيث تعيّن معالجة أزمات عديدة في وقت واحد ونقدّر عدد الجلسات المفتوحة التي نظمتها الرئاسة الرواندية، بما فيها هذه الجلسة الاختتامية المفتوحة في صيغة إحاطة إعلامية عامة، وهي الأولى منذ عام ٢٠٠٥. فالمناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية العامة تؤدي دوراً حيويًا في إبقاء أعضاء الأمم المتحدة على علم بالمداولات التي تجري في المجلس، وهذا هو الصواب، لأنَّ تنفيذ قرارات المجلس واجب على الأعضاء جميعا.

أما في ما يتعلق بالجزاءات، على سبيل المثال، فيمكن للمجلس أن يعتمد جميع الجزاءات التي يريدها، غير أنه إذا لم تكن العضوية الأوسع على علم بالقرارات أو غير قادرة أو غير مستعدة للمشاركة فيها، فإنَّ الجزاءات، مهما كانت مصمّمة بإتقان، لن يكون لها أثر في الميدان. والإحاطات الإعلامية المفتوحة والمشاركة المباشرة مع جيران أحد البلدان ودول معنية أخرى ترتقي بالوعي لنظم الجزاءات القائمة، وتساعد على المضي قدما في تنفيذها.

وبصفتي رئيسة نظام الجزاءات لدى جمهورية أفريقيا الوسطى شددت خلال إحاطة إعلامية مفتوحة في تموز/يوليه (S/PV. 7215)، - وأشدد مرة أخرى، على ضرورة أن يتعاون جيران جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بما يشمل توفير الدعم الكامل

الإسلامية في العراق والشام. وفي رأينا أن الوحشية النادرة وأساليب عمل تلك السلالة الجديدة من الإرهابيين تستدعي بعض التفكير الجديد حول أفضل وسيلة لتوظيف عدة مكافحة الإرهاب المتاحة لنا في التصدي للتطرف المتشدد والمخاطر الإرهابية.

ويرحب وفد بلدي بتعيين السيد ستافان دي ميستورا وسيطا للأمم المتحدة من أجل سوريا، ويأمل من تعيينه أن ينشط البحث عن حل سياسي للأزمة السورية. وتنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي اتُخذ بالإجماع في ١٤ تموز/يوليه، يجب أن يبقى على رأس جدول أعمال المجلس. وعلى الرغم من دخول المساعدة الإنسانية مؤخراً من سوريا وتركيا لا تزال توجد مشاكل وأوجه قصور كبيرة أمام تنفيذ القرارات كما نوقش ذلك في وقت سابق اليوم. والإخفاق المستمر في تنفيذ القرارين يجب أن تكون له تداعيات بالنسبة للمتسببين به

عُقدت في الأسبوع الماضي جلسة على غرار صيغة آريا بمشاركة ممثلين للجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا، وقد ذُكرت مرة أخرى بنطاق وفضاعة الجرائم المرتكبة في ذلك البلد، وحثية وضع حدٍّ للإفلات من العقاب. ومرونة اجتماعات صيغة "آريا" وعدم اتسامها بالصيغة الرسمية رصيد عظيم في عملنا، ويجب أن يتواصل بدون قيود، لتوفير تبصُر إضافي في المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس.

وبعد عقد ٢٠ جلسة بشأن أوكرانيا، نجح المجلس في تموز/يوليه باتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي قدّمه ١٣ عضواً في المجلس، حول إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، الذي أودى بأرواح ٢٩٨ مسافراً من ١١ بلداً يشدد وفدي مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى إجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل في إسقاط الرحلة المذكورة، على

الأمين العام بإجراء استعراض واسع النطاق لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل حلول الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتقرير الإبراهيمي (S/2000/809). وتكاثر النزاعات، والمحدودية الحتمية للموارد المتوافرة اللازمة لمعالجتها تؤكد مجدداً أهمية الإنذار المبكر والوقاية. وفي هذا الصدد، تستحق أعمال الوساطة التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية ووساطة الأمين العام ومساعديه الحميدة دعمنا الكامل.

إن الجهود مطلوبة الآن بالذات على جبهات عديدة. ففي أفغانستان، تحتاج أزمة السلطة بعد الانتخابات إلى إدارتها وحلها بعناية، وللأمم المتحدة والمجلس دور أساسي يؤديه في دعم التحقق من التصويت، ومساعدة البلد على التوجّه نحو حل من شأنه أن يعزز العمليات السياسية والديمقراطية في البلد.

وفي الأيام الأخيرة، شهد الشرق الأوسط أكبر جهود الوساطة على الإطلاق. ووفد بلدي يُشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون، ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لإيجاد حل للأزمة. والعدد المتزايد بتسارع للضحايا المدنيين، ومعظمهم أطفال، يفطر القلوب، وهو تذكير صارخ بضرورة احترام جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي وضمان حماية المدنيين.

لقد تكلم مجلس الأمن بصوت واحد ليلة الأحد الماضي، باعتماد بيان رئاسي هام يدعو إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية (S/PRST/2014/13). ونهيب بالأمين العام، ووزير خارجية الولايات المتحدة وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى التي لديها تأثير على الأطراف أن يواصلوا جهود وساطتهم الدؤوبة الهادفة إلى إرساء وقف إطلاق نار مستدام على أساس الاقتراح المصري، ويراعي الهواجس المشروعة للأطراف.

نرحب بزيارة الأمين العام الحاسمة إلى العراق الذي تتعرض وحدته وسلامته الإقليمية للخطر جراء انتشار الدولة

أود اليوم أن أتطرق إلى مجالات ما فتئ المجلس مُنتجاً فيها خلال شهر تموز/يوليه هذا الحافل جداً بالأحداث.

أود أيضاً أن أكون استشرافية في نظري وأن أتطرق إلى بضع مسائل سيتعين على المجلس أن يواصل تعقبها عن كثب في شهر آب/أغسطس وما بعده.

أولاً، أشكر وفد رواندا على تنظيم مناقشة مفتوحة قبل يومين، الإثنين، ٢٨ تموز/يوليه، بشأن حفظ السلام والشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (انظر S/PV.7228). واتخاذ المجلس للقرار الذي قدّمته رواندا ٢١٦٧ (٢٠١٤) ساعدنا على تذكّر الدور الجوهري الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في حفظ السلام، ليس في أفريقيا فحسب، بل في أماكن أخرى. وهذه التجمعات غالباً ما تكون أول الاستجابات للأزمات الحادة التي لا تحدث في فراغ، والتي تكون لها تداعيات عبر الحدود. لقد جاءت جلسة الإثنين في الوقت المناسب لأنّ الأمم المتحدة ودول أعضاء عديدة تُلقي بحق نظرة جديدة على كيفية تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بهدف مواكبة التحديات المعاصرة بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستعراض الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أعلنه الأمين العام في المجلس في الشهر الماضي وتطرق إليه مجدداً يوم الإثنين.

وكما قلت، كان تموز/يوليه شهراً حافلاً بالأحداث ومأساوياً جداً في بعض الأحيان. وقد توحّد المجلس في ٢١ تموز/يوليه باتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بشأن إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في أوكرانيا (انظر S/PV.7221). وكانت تلك خطوة هامة في جهودنا لتحديد هوية المسؤولين عن ذلك الحادث الرهيب وسوقهم إلى العدالة. وقد اقترحت هولندا تولي زمام القيادة في تحقيق دولي، وعرضت مع أستراليا أفراد شرطة للمساهمة في الحفاظ على موقع التحطم. وتعمل ماليزيا أيضاً بالتعاون الوثيق مع

النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). فيجب تحديد هوية مرتكبي إسقاط الطائرة وسوقهم إلى المساءلة.

إن العبث بالأدلة وإعاقة التحقيق من قِبَل انفصاليين مسلحين موالين لروسيا، والمعاملة الخاطئة بالكرامة لرفات الضحايا، ونهب وسلب المتعلقات الشخصية للضحايا، أمور تكشف بشكل صارخ وواضح الطبيعة الحقيقية للانفصاليين. فهؤلاء الذين يُنكرون كرامة الأموات، ارتكبوا أيضاً اعتداءات وجرائم لا تُحصى ضد الأحياء. وكما يُفيد آخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا تزال الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان مستمرة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الميليشيات الموالية لروسيا، وهي تشمل عمليات التخويف، والاختطاف، والتعذيب والقتل. وعلى الرغم من جميع الأدلة الوفيرة، لم تُقدّم روسيا بعد على شجب وإدانة الجماعات الانفصالية المسلحة غير الشرعية التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إراقة الدماء في شرق أوكرانيا. والقيام بأي شيء أقل من ذلك إنما هو بمثابة إعطاء الميليشيات غير الشرعية تفويضاً مطلقاً لمواصلة أعمالها الإجرامية. وتوجيه أصابع الاتهام إلى مكان آخر لن يغيّر شيئاً من الحقائق.

ختاماً، أود أن أشكر مجدداً الفريق الرواندي على عمله المتفاني في رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، أتمنى لرئاسة المملكة المتحدة أكبر قدر من النجاح. وبوسعه التعويل على دعمنا الكامل.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على قيادتكم الثابتة والكفّة جداً للمجلس هذا الشهر. إنّ القهوة الرواندية التي تشاطرموها معنا في مطلع شهر تموز/يوليه، أبقتنا في حالة جيدة

نتمنى لوفد المملكة المتحدة شهراً ناجحاً في آب/أغسطس ونتوق إلى العمل معه. ونعرب له عن دعمنا الكامل.

التركيز على سوريا، فيما يواصل النظام سجن عشرات الآلاف من السوريين، بينهم النساء، الأطفال، الأطباء، العاملون في المجال الإنساني والإغاثة والصحفيون، ويخضعهم للتعذيب، العنف الجنسي والمعاملة غير الإنسانية.

على الرغم من أن نظام الأسد يرتكب أفظع الانتهاكات والإساءات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في سوريا، فإنّ المكاسب السريعة للجماعات المتطرفة العنيفة هناك، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تبعث على الجزع. وفي هذا الصدد، رحبنا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/14 في ٢٨ تموز/يوليه بشأن تجارة النفط لدى الإرهابيين في سوريا والعراق. وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، يجب أن تبقى المسألة السورية في الصدارة وفي لب عمل المجلس، وعلى المجلس مواصلة الضغط من أجل حل سياسي للتراع، ومن أجل المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها، وإلزام سوريا بالوفاء بتعهداتها بالقضاء قضاء مبرما على برنامجها للأسلحة الكيميائية، بما يشمل المواد والمرافق.

كذلك فإن تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جدير باهتمامنا الكامل. ويجب أن يظل تركيز المجلس والشركاء الإقليميين والدوليين مُنباعاً على دعم حكومة العراق في مكافحتها لتلك الجماعة وجماعات متطرفة عنيفة أخرى. وهذا يعني العمل معاً لدعم استراتيجية سليمة لمكافحة الإرهاب ضد تلك الجماعات. كما يعني دعم جهود ممثلي العراق المنتخبين لتشكيل حكومة جديدة تجسّد توافق آراء وطني واسع. وفي ذلك الصدد، سرّنا هذا الصباح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة التي يظل عملها ضرورة مطلقة لجميع تلك الجهود.

وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط، ستستدعي الحالة المتعلقة بغزة تركيزنا. وقد أعرب الوزير كيري عن دعم حق

بلدان أخرى متضررة لإرسال أفراد من الأجهزة الأمنية ومن أجهزة أخرى. والتحقيق بقيادة هولندية سيمكن الخبراء من تحليل الأدلة، ونأمل أن يعطي إجابات للأسئلة التي يطرحها المواطنون والحكومات والعائلات طبعاً حول الرحلة MH-17. وتحقيقاً لتلك الغاية، عرضت الولايات المتحدة المساعدة. وبات في أوكرانيا ممثلون من مكتب التحقيقات الاتحادي ومن مجلس النقل والسلامة الوطني لدينا، جاهزين للعمل مع المحققين.

وفيما يتعلق بأوكرانيا أيضاً، يشير تقرير المفوض السامي المعني بحقوق الإنسان في أوكرانيا إلى أنّ أهياراً كاملاً للقانون والنظام وهيمنة للفرع والإرهاب فرضتهما الجماعات المسلحة على سكان شرق أوكرانيا. والولايات المتحدة ملتزمة بحل دبلوماسي للحالة، وما برحنا نشعر بالقلق حيال دعم روسيا للانفصاليين الموالين لها، بما يشمل تدفق الأسلحة الثقيلة وإطلاق الصواريخ والقذائف المدفعية من روسيا إلى أوكرانيا. إذ انتقل إلى الكلام عن سوريا، فقد توحدت كلمة المجلس على تأييد مشروع قرار جديد يعالج الأزمة الإنسانية الراهنة. وقد فتح القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) أربعة معابر على الحدود السورية، مما سيمكن وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية وشركائها المنفذين من دخول البلد من دون الحاجة إلى الحصول على موافقة من النظام. وإذا نُفذ القرار تنفيذاً كاملاً، فإنه سيتيح وصول المعونة الأساسية إلى أكثر من مليوني شخص سوري ظلوا يعانون طوال السنة الماضية بدون مساعدة أساسية. وقد أسعدنا أن نرى أولى تلك القوافل تدخل إلى سوريا من تركيا في الأسبوع الماضي.

لقد اتضحت معالم الحالة المزرية في سوريا يوم الجمعة الماضي، حين استضافت المملكة المتحدة اجتماعاً وفقاً لصيغة "آريا" مع لجنة تحقيق دولية مستقلة معنية بالجمهورية العربية السورية. وكما يوضح تقرير اللجنة، يتعين علينا مواصلة

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم يا سيادة الرئيس وأهنيء فريقكم الرواندي الرائع على رئاسة ناجحة لشهر تموز/يوليه. لقد أدرتم دفعة عمل المجلس بقيادة مهولة ومهارات دبلوماسية لدى تناولكم لعدد كبير من القضايا الصعبة. ونرحب أيضاً بمبادرتكم في إدارة هذه الجلسة الاختتامية في شكل إحاطة إعلامية عامة.

من المحبط لنا أن شهر تموز/يوليه قد أتسم بفقدان عدد كبير من الأرواح المدنية في الصراعات، وأتسم بأزمات إنسانية سادّة في أجزاء عديدة من العالم.

إن مجلس الأمن إذ واجه تصعيداً للحالة في غزة فقد اجتمع في أربع جلسات طارئة، ومناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط (S/PV.7222) نحّي الأمين العام بان كي - مون على جهوده الدؤوبة لإشراك قادة المنطقة عبر زيارته. وجمهورية كوريا تستنكر تكثيف الأعمال العدائية، فضلاً عن الخسائر المأساوية في الأرواح، وتحث الأطراف على المشاركة الفورية في الجهود لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يسرّع مساعدته الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، قررت جمهورية كوريا التبرع بمبلغ مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني.

وبالنسبة إلى سوريا، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، المتعلق بالمساعدة الإنسانية لسوريا عبر خطوط الطرق وعبر الحدود. وقد شكّل اتخاذ القرار تقدماً متواضعاً لكنه ذو مغزى. إلا أنه ينبغي عدم الحكم على جدوى القرار من خلال الإجماع على اتخاذه، وإنما بدرجة تنفيذه.

ويجب على المجلس أن يفي بالتزامه باتخاذ المزيد من التدابير في حالة عدم الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) أو القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ونرحب بتعيين المبعوث الخاص

إسرائيلي في الدفاع عن نفسها، ودعا إلى إنهاء إطلاق حركة حماس للصواريخ، وذلك في اجتماعاته في المنطقة، الهادفة إلى ضمان وقف لإطلاق النار. لكنه أعرب أيضاً عن قلقنا العميق حيال المدنيين في كلا الجانبين، ولا سيما النساء والأطفال، المتضررين بالأعمال العدائية. وما برحنا نحض الطرفين على الامتثال للقانون الإنساني الدولي، بما يشمل احترام المدنيين وحمايتهم، فضلاً عن المرافق المدنية والإنسانية. ونؤيد استخدام حركة حماس المرافق المدنية لأغراض عسكرية، ونكرر عدم جواز انتهاك حرمة مرافق الأمم المتحدة.

إن الولايات المتحدة كانت واضحة. فقد دعا الرئيس أوباما والوزير كيري كلاهما إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لأغراض إنسانية. ومن شأن وقف إطلاق نار مطوّل لأغراض إنسانية أن يترع فتيل تصعيد الحالة بشكل ملموس، ويسمح بتوزيع المساعدة الإنسانية اللازمة التي تمس إليها الحاجة بشدة، بما يشمل الأدوية والطعام، ويتيح المجال لمفاوضات جادة لاستعادة وقف دائم للأعمال العدائية. وأية عملية تهدف إلى تحقيق حل دائم ومفيد للأزمة المتعلقة بغزة، يجب أن تؤدي أيضاً إلى نزع سلاح حركة حماس والجماعات الإرهابية الأخرى. وسوف نعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي على دعم ذلك الهدف.

أخيراً، نتطلع إلى رحلة مجلس الأمن التي ستبدأ في الشهر المقبل. إن الأزمات التي تتكشف سريعاً، والتي نواجهها اليوم، لا تتيح لنا الكثير من الوقت للتفكير، ولكن إذا صرفنا بعض الوقت للنظر في أحداث تُفضي إلى فظائع الحرب العالمية الأولى، ينبغي أن يعطينا زخماً جديداً في سعينا إلى الإسهام في إنهاء هذه النزاعات. والجزء الثاني من الرحلة إلى الصومال وجنوب السودان سيتيح لنا فرصة سانحة للدفع نحو إحلال السلام في أماكن لم يراوح فيها الصراع مكانه لفترة طويلة جداً.

ونحنى الرئاسة الرواندية مرة أخرى على ما حققته من إنجازات في تموز/يوليه، ونتطلع إلى عمل مثمر آخر في آب/أغسطس برئاسة المملكة المتحدة.

السيد تساو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. لقد كان برنامج عمل مجلس الأمن لهذا الشهر حافلا للغاية. فقد عقد مناقشات مفتوحة بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7222) وبشأن عمليات حفظ السلام (انظر S/PV.7228) فضلا عن النظر في المسائل المتعلقة بالبور الساخنة في سوريا ولبنان، وفي الشرق الأوسط وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والعراق وقبرص. واتخذ المجلس قرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام (القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)) وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سوريا (القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)) وبشأن إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 (القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)) والقرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤)) وولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القرار ٢١٦٨ (٢٠١٤)).

وتعرب الصين عن بالغ تقديرها لجهود رواندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، في تيسير التوصل إلى اختتام ناجح لعمل المجلس.

وفيما يتعلق بسوريا، فقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي حدد المجالات ذات الأولوية في جهود الإنقاذ الإنسانية المبذولة في البلد، الأمر الذي أكد توافق الآراء على نطاق دولي بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، وكرر التأكيد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا. وتأمل الصين أن تواصل توثيق الأطراف المعنية التعاون الوثيق بينها بصورة شاملة وأن تعمل على تنفيذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وما سبقه من قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية

ستافان دي ميستورا، ونتطلع إلى الجهود التي سبيلها في سبيل إحياء مفاوضات السلام المتعثرة.

ويشكل إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 أيضا إحدى المسائل العديدة التي تصدر جدول أعمال المجلس لهذا الشهر. وباتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع فقد أعرب المجلس عن وحدة صفه لأن يضمن إجراء تحقيق شامل في تلك المأساة ولأن يحظى الضحايا بالاحترام الذي يستحقونه. وفي حين نشعر بالارتياح للتقدم المحرز في العثور على الجثث منذ اتخاذ القرار، فما زلنا نشعر بالقلق من أن موقع تحطم الطائرة لا يزال ينبغي التحقيق فيه على النحو الواجب. ونكرر التأكيد على وجوب امتثال جميع الأطراف المعنية بصورة كاملة لالتزاماتها بموجب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) ويجب عليها أن تتعاون مع جهود التحقيق الدولي.

وأخيرا وليس آخرا، فقد أصدر مجلس الأمن في ١٧ تموز/يوليه تحذيرا قويا وقاطعا من استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق القذائف التسيارية. وعلى الرغم من ذلك التحذير الرسمي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية أخرى في ٢٦ تموز/يوليه. ونعرب عن إدانتنا لهذه الأعمال الاستفزازية المستمرة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها تنتهك قرارات مجلس الأمن، بل تشكل تحديا واضحا لسلطة مجلس الأمن نفسه. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن أي أعمال يمكنها تقويض السلام والاستقرار في المنطقة وما وراءها. وفي ذلك الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نتيجة لمسألة السفينة تشونغ تشونغ جانغ. فذلك مثال على حسن عمل نظام جزاءات الأمم المتحدة في الاستجابة للانتهاكات الخطيرة.

مهنية تماما مثلما كانت رئاستها الأولى - المآسي التي شهدتها أوكرانيا والشرق الأوسط. وفي أجواء التوتر المحتدم هذه، فقد واصلتم العمل، سيدي الرئيس، ليلا ونهارا على مدار الأسبوع كله. ونحن نشكركم على ذلك.

وأود أيضا أن أهنتكم على جعل الجلسة الختامية لهذا الشهر جلسة عامة. وأنا واثق من أن الرؤساء القادمين سيتطلعون إلى الاقتداء بكم.

وقد استمر القتال في أوكرانيا بعد أن رفض الانفصاليون إلقاء أسلحتهم. والأسوأ من ذلك أن المؤشرات على وجود الدعم الخارجي للانفصاليين قد تضاغت، وخصوصا فيما يتعلق بإمدادهم بالأسلحة البعيدة المدى. فمن ناحية، تدعي روسيا أنها تعمل من أجل السلام، ومن ناحية أخرى فهي تواصل إمداد السفاحين بالأسلحة. وذلك هو السياق الذي دعا الاتحاد الأوروبي إلى زيادة تعزيز جزاءاته المفروضة على روسيا بدرجة كبيرة. ويجب وضع حد لهذه اللعبة المزدوجة ما دام ممكنا حدوث كل شيء حين تحصل العصابات على الأسلحة.

وللأسف، فإن الحادث المأساوي لتحطم طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في ١٧ تموز/يوليه دليل على ذلك. وقد عقد المجلس جلسة في اليوم التالي ليعرب خلالها عن جزعه واستيائه في مواجهة تلك الكارثة (انظر S/PV.7219). ونود مرة أخرى أن نعرب عن أعظم مشاعر التضامن مع العديد من البلدان التي فقدت بعض مواطنيها في تلك الكارثة. وقد اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي أكد على مسؤولية أوكرانيا عن إجراء التحقيق، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير دورية في ذلك الصدد. وقد كان حضور ثلاثة وزراء خارجية في تلك الجلسة دليلا آخر على الأهمية الكبيرة التي يوليها الجمهور للكشف الكامل عما حدث في هذه المسألة. ونظرا لانعدام الأمن لم يتمكن المحققون بعد من

وفقا لما يمليه الضمير، فضلا عن تحسين الحالة الإنسانية في سوريا على نحو فعال. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأطراف المعنية أن تتجه بوجه عام نحو التسوية السياسية عن طريق تكثيف الجهود الرامية إلى استئناف محادثات جنيف للسلام في أقرب وقت ممكن، والسعي إلى التسوية السياسية للمسألة على أساس بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وينبغي أن تتخذ تلك الأطراف منحى وسطيا يتسق مع الظروف الوطنية لسوريا ويراعي مصالح جميع الأطراف. والصين على استعداد للاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة فلسطين وإسرائيل، فقد أسفر النزاع في غزة عن خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين، وألحق الدمار على نطاق واسع، مؤديا بذلك إلى أزمة إنسانية حادة. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار. وندين جميع إجراءات استخدام القوة ضد المدنيين الأبرياء. ونحث الطرفين على وقف تبادل العنف بالعنف، فضلا عن تنفيذ وقف إطلاق النار بصورة مستمرة. وما تزال الصين ترى دائما أن محادثات السلام تمثل السبيل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي بين البلدين. ونحث الطرفين على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام، بأن كي - مون، ومصر والبلدان العربية الأخرى فضلا عن المجتمع الدولي بهدف تحسين الحالة. ويواصل المبعوث الصيني الخاص المعني بالشرق الأوسط أيضا جهود الوساطة الدؤوبة بين إسرائيل وفلسطين. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي على إيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

السيد بروتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر للسفير غاسانا، وجميع أعضاء فريقه على عملهم خلال هذا الشهر. ولكن لسوء الحظ، فقد طغت على أعمال هذه الرئاسة الرواندية الثانية للمجلس - والتي كانت

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة حتى الآن، فما تزال القوة المسلحة سائدة على الحوار السياسي في سوريا. وتقع المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد على النظام السوري. فهو لم يسع ابدا في أي اتجاه آخر سوى تحقيق النصر العسكري. فقد رفض المشاركة في المفاوضات، مفضلا عليها مواصلة فرض الحصار وقصف وتعذيب جميع الذين قاوموه، أو

الذين طالبوا في البداية بمجرد إجراء إصلاحات بطريقة سلمية. وقد أوضحت ذلك بجلاء مرة أخرى اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا، التي يقودها السيد بينهيرو. فبدلا عن ذلك اختار النظام مساندة الجهود التي تبذلها الجماعات الإرهابية، والتي لم يعد قادرا على السيطرة عليها، الأمر الذي يهدد استقرار المنطقة بأسرها.

وفي ضوء هذه الحالة، لا تزال المعارضة المعتدلة تكافح لوحدها شكلين من أشكال التطرف؛ فهي تقاتل النظام من جهة، والإرهابيين من جهة أخرى. ولن تتمكن من تعزيز بروز دولة سورية تتمتع بالحرية والديمقراطية وتحترم جميع مواطنيها إلا من خلال تقديم المزيد من الدعم لهذه المعارضة.

يتحمل المدنيون العبء الأكبر في الحالة الراهنة. يجب أن تصل المعونة الإنسانية إليهم بدون أي عائق، وبدون اعتبارات سياسية وبأسرع الطرق، على النحو المطلوب في القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). ولكن من المهم أيضا أن تنطلق من جديد عملية ترمي إلى إيجاد مخرج من الأزمة، بهدف التوصل إلى حل للانتقال السياسي على أساس بيان جنيف. ونرحب في هذا الصدد بتعيين السيد ستافان دي ميستورا ممثلاً خاصاً للأمن العام بشأن سوريا، خلفاً للسيد الإبراهيمي، الذي نشكره على جهوده.

يساور فرنسا عميق القلق إزاء تقدم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأمر الذي يشكل خطراً على سلامة البلد واستقرار المنطقة بأسرها. وقد أدنا بشدة الأعمال

بدء مهمتهم. وهناك حاجة ماسة إلى تهيئة الظروف اللازمة للبعثة الدولية كي تتمكن من إجراء التحقيق. ويقتضي ذلك أن تلتزم الأطراف بوقف إطلاق النار. ويجب أن يكفل دفن الضحايا بطريقة لائقة وكرامة. ويجب أن يستمر إجراء التحقيق دون عوائق. ويجب إقامة العدل.

وتقتضي المأساة الناجمة عن الأزمة في غزة أن نبدي حزماً إزاءها. وتقتضي الخسائر البشرية الفادحة - مع وجود ما يزيد على ٢٠٠ ١ من القتلى في الجانب الفلسطيني، معظمهم من المدنيين - أن نزيد ممارسة الضغط على طرفي النزاع. وكما لاحظ وزير خارجية فرنسا، فايو، في الاجتماع المعقود في باريس في ٢٦ تموز/يوليه، فإن الطابع الملح للحالة يقتضي الوقف الفوري وغير المشروط والقابل للتجديد لإطلاق النار لدواع إنسانية بحيث يمكن توفير الإغاثة للسكان المدنيين وتقديم المساعدة اللازمة لهم.

ولن يشكل ذلك سوى خطوة أولى. ويجب أن يكون هدفنا المشترك هو التوصل في أقرب وقت ممكن إلى وقف دائم ومتفاوض عليه لإطلاق النار، على أن يلي الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل والاحتياجات المشروعة للفلسطينيين فيما يتعلق بحماية المدنيين وحرية الوصول إلى الخدمات الأساسية فضلا عن الإعمار الاجتماعي والاقتصادي. ويجب ضمان مشاركة السلطة الفلسطينية للمساعدة على تحقيق ذلك الهدف على أساس المبادرة المصرية. وتكرر هذه الأزمة التأكيد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى استعادة أفق الحل السياسي للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ومن شأن المفاوضات التي تتسم بالمصداقية بين الطرفين وحدها أن تؤدي إلى توقيع اتفاق سلام عادل ونهائي، ويمكن إقامة دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها.

الأهمية. بمكان أن تستمر في انخراطها في ليبيا، وأن تنسق كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

الأخبار السارة، على ندرتها، تأتينا هذا الشهر من أفريقيا، ولا بد من التشديد على ذلك.

أولاً، شهدت مالي التوافق، في الجزائر العاصمة، على خارطة طريق للحوار بين الماليين. تلك خطوة مشجعة طال انتظارها، وقد رحب بها المجلس، ويجب الاستمرار فيها.

وثمة خبر سار آخر يأتي من جمهورية أفريقيا الوسطى، التي شهدت انعقاد منتدى المصالحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه. تلك الخطوة، إلى جانب زيادة قوام القوة التابعة الأمم المتحدة والتحضيرات الخاصة بها، ستجعل من الممكن العمل على الانتقال السلمي في ذلك البلد.

أود أن أختتم بالتحذير مما يجري في جنوب السودان. منذ ستة أشهر، يعزز مجلس الأمن جهوده الرامية إلى المساعدة في حل الأزمة هناك، تمثل ذلك في مضاعفة حجم البعثة في كانون الأول/ديسمبر، تحت الرئاسة الفرنسية للمجلس، وبناء قدراتها، وتنقيح ولايتها، ودعم الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاستعانة بوحدة عسكرية من بلدان المنطقة في محاولة إنفاذ وقف إطلاق النار. للأسف، أظهرت التجربة أن الأطراف لا تريد السلام. لقد استمعنا إلى السيدة آموس وهي تحذر مما يعانيه الناس في جنوب السودان؛ فقد تشرد بالفعل مليون شخص، وهناك مئات الآلاف من اللاجئين، والآن بدأت نذر المجاعة تلوح في الأفق.

لذلك فقد جرى تشديد ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وحقوق الإنسان وتيسير وصول المعونة الإنسانية. لكن يجب أن نواصل التفكير حول أفضل الطرق التي يمكن لمجلس الأمن أن يؤثر بها على الحالة الكارثية في البلد وأن ينقذ الأرواح. يجب أن نعمل على وجه السرعة على وضع مبادرات

الوحشية التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الأقليات العرقية والدينية وكل من لا يدين بأيديولوجيته الممحنة، كما ندين الإنذار النهائي الموجه إلى المسيحيين في الموصل. إن هذا دليل آخر على الطبيعة الحقيقية لهذا التنظيم الإرهابي. ولقد أعرب المجلس، بمبادرة من فرنسا، عن موقفه بوضوح من هذه المسألة. إن ما تعهد تنظيم داعش بإزالته من العراق إنما هو ديانة ممتدة عبر القرون.

وذكر المجلس تذكيراً مفيداً بواجبات الدول في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، وأعرب عن قلقه إزاء وصول الجماعات الإرهابية الواقعة تحت نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، خاصة تنظيم داعش وجبهة النصرة، إلى حقول النفط ومصافيه.

تؤيد فرنسا الدولة العراقية في حربها على الإرهاب، وتعتقد أن الحل المستدام الوحيد للأزمة هو الحل السياسي. ولن يتسنى التوصل إلى حل سياسي إلا بتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس اتفاق يضم الطوائف كافة.

وأخيراً، في سياق هذا الاستعراض للأوضاع في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، أود أن أشير إلى ليبيا كمثال للحالة الأمنية المتردية والارتباك السياسي المستمر. طلبنا من جميع رعايانا مغادرة ليبيا وأغلقنا سفارتنا مؤقتاً. عقب الانتخابات، يجب أن تكون أولويتنا مساعدة الليبيين على إطلاق عملية سياسية. يجب أن يتحدوا حول مشروع سياسي، من خلال عملية جامعة للمصالحة الوطنية. اليوم، يهدد العنف الأفق المؤسسي، ولذلك فإن علينا أن نساعد الليبيين على التوصل إلى وقف لإطلاق النار بأسرع ما يمكن.

ولأجل تلك الغاية، يحتاج الليبيون إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي. ويجب أن نتصرف على نحو متسق ومنسق، وللأمم المتحدة دور رئيسي تضطلع به في هذه العملية. ومن

ونود أن نقترح أن نعقد في آب/أغسطس جلسة تفكير غير رسمية في مجلس الأمن، ندعو إليها ممثلين رفيعي المستوى من واشنطن العاصمة، من الذين يشاركون بشكل مباشر في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وذلك لإجراء مناقشة مستفيضة للحالة الراهنة والعقبات التي تعوق إحراز التقدم في إطار عملية السلام. ومن الواضح أن المهمة الأساسية اليوم هي سرعة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة.

في ١٧ تموز/يوليه، صدمنا جميعاً إزاء المأساة المروعة التي وقعت في أجواء أوكرانيا، ولقي فيها ٢٩٨ شخصاً جميعاً مصرعهم على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الماليزية. اتخذ مجلس الأمن بسرعة القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، طالباً بإجراء تحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل في ذلك الحادث، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي، على أن تضطلع منظمة الطيران المدني الدولي بدورها المناسب.

وأحد أهم أحكام القرار التي أدرجت بناء على إصرار الوفد الروسي كان شرط الوقف الفوري، في المنطقة المجاورة مباشرة لموقع الحادث، لجميع الأنشطة العسكرية، وذلك لتأمين المنطقة وحمايتها أثناء إجراء التحقيق الدولي. وصرح رئيس أوكرانيا بأن العمليات العسكرية سوف تتوقف في دائرة يبلغ نصف قطرها ٤٠ كيلومتراً حول موقع الحادث. إلا أن هذا الوعد أخلف بعد ذلك على الفور، وتحدث المسؤولون الأوكرانيون علناً عن مهمة جديدة تتمثل في تطهير المنطقة من الميليشيات والسيطرة عليها. تمثل هذه الأعمال انتهاكاً مباشراً لقرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) وتنطوي على عواقب بالغة الخطورة على إجراء تحقيق دولي موضوعي نزيه. ونخشى أن السلطات في كييف مدفوعة برغبة في تدمير أي أدلة تشير إلى دورها في كارثة الخطوط الجوية الماليزية.

إنسانية، وأن نتخذ إجراءات ضد من يجعلون المدنيين يدفعون هذا الثمن الغالي لإشباع نهمهم هم إلى السلطة والثروة.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على جهدكم في هذا الشهر، راجياً التوفيق للمملكة المتحدة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن في هذا الشهر.

جاء عمل المجلس في هذا الشهر على خلفية عدد من الأزمات الإقليمية. للأسف، لم يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بالدور الذي يتوقعه منه المجتمع الدولي. فقد استمرت العمليات في قطاع غزة، موقعة عدداً كبيراً من الإصابات في صفوف المدنيين. ولا تزال الصواريخ تطلق على إسرائيل.

لم يكن البيان الرئاسي الذي اعتمد في ٢٨ تموز/يوليه بشأن الحالة في قطاع غزة (S/PRST/2014/13)، على الرغم من دقته، على مستوى الأزمة، وجاء متأخراً نوعاً. من الواضح أن فعالية المجلس في هذه الحالات تعتمد إلى حد كبير على العمل الاستباقي الذي يقوم به الأعضاء المعنيون والوفود المنتمة إلى المنطقة.

كما ظهر من خلال التجربة، غالباً ما تندلع الأزمات بين الإسرائيليين والفلسطينيين نتيجة لأن الجهود الأحادية التي تبذلها الولايات المتحدة للمصالحة بين الطرفين منيت بالفشل مرة أخرى. ولطالما ذكرنا أن أساليب العمل المتسمة بالسرية لم تعد مجدية. وقد طال أمد الحاجة إلى وضع آليات أكثر فعالية للتسوية. ونتوقع النظر بتعمق في هذا الأمر على هامش المناقشات السياسية التي تجريها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك إجراء مناقشات حول آفاق التسوية في الشرق الأوسط في إطار اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية.

من المنطقة المنكوبة إلى المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أيضا في أن يتخذ آخرون إجراء ملموسا وبناء من هذا القبيل بدلا من توزيع التلميحات والاتهامات التي لا أساس لها.

وفي وقت مبكر من الشهر، كان هناك بصيص من الأمل في أنه أخيرا قد يتم كسر حلقة العنف المفرغة في أوكرانيا. وفي ٢ تموز/يوليه أصدر وزراء خارجية روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا إعلان برلين. وفي بيان رائع، قال الرئيس بوروشينكو إن الذين يعملون بمجد والأشخاص المسالمين الذين يشكلون أغلبية السكان من مناطق دونيتسك ولوهانسك، قد أبدوا تعاطفهم وحبهم واحترامهم؛ وإن القوات المسلحة الأوكرانية والحرس الوطني التابع لها والوحدات الأخرى لن تسمح لنفسها مطلقا باستخدام القوة ضد المدنيين أو الاعتداء على الأحياء السكنية؛ وإن الجنود والحراس الأوكرانيين قد يحاطرون بحياتهم الخاصة بدلا من أن يهددوا النساء والأطفال والرجال المسنين. وقال إن ذلك كان على الدوام هو طابع الشهامة لقوات الجيش الأوكراني.

جميل، أليس كذلك؟ ومع ذلك، فإننا في واقع الممارسة نجد ببساطة وحشية هجمات السلطات في كييف. فقد عانت دونيتسك، ولوهانسك، وهورليفكا، والعديد من المناطق السكنية الأخرى من القصف الواسع النطاق، بما في ذلك الإطلاق العشوائي للصواريخ من طراز غراد والقصف الجوي. وهناك هجمات تضرب أهدافا مدنية، بما في ذلك وسائل النقل العام والطرق العامة، والمستشفيات، والمناطق السكنية. وفي هورليفكا وحدها، لقي العشرات من المدنيين حتفهم. وفي معظم الحالات لا تكون هناك ميليشيات في أي مكان قريب. هل المعلومات التي نشهدها عن استخدام العسكرية الأوكرانية للقذائف التسيارية لا تتطرق إلى تفشي التصعيد العسكري؟

في ٢٨ تموز/يوليه، اقترح الوفد الروسي أن يعتمد أعضاء مجلس الأمن بيانا صحفيا بسيطا وواضحا يدعم أحكام القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) المعني بوقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإن بعض أعضاء المجلس الذين لم يكونوا راغبين في أن ينفذ ذلك القرار تنفيذاً كاملاً عرقلوا ذلك الاقتراح بصورة غير لائقة.

نرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام داعياً فيه إلى الوقف الفوري للأنشطة القتالية حول موقع الحادث. ونلاحظ أن هولندا وأستراليا وماليزيا قد حشدت موارد كبيرة من أجل إجراء التحقيقات في موقع الحادث، ونشرت أفرقة خبراء في كييف ودونيتسك. وأقام الكثيرون منهم صلات قوية مع الميليشيات. على سبيل المثال، نوه المبعوث الخاص لرئيس وزراء أستراليا، أغنوس هوستن، بالكفاءة المهنية التي يتمتع بها أعضاء الميليشيات وموقفهم الإيجابي من التعاون والتحقيق.

وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من ممثلة لكسمبرغ أن تطلع بعض الشيء على تلك البيانات وعلى التصريحات الصادرة عن الأفراد الموجودين في الميدان، وذلك حتى تضمن ألا تأتي بادعاءات فيما

يجري هناك. أما البيان الذي أدلى به ممثل ليتوانيا فأنا أستكف أن أعلق عليه. لا يمكن توقع أي موضوعية أو حياد من ذلك الوفد.

وبالتالي، كما حدث من قبل، لم يتمكن المحققون من الوصول إلى موقع الكارثة.

وتتعاون روسيا بكل الطرق في إجراء التحقيق. وقد خرجت منظمنا ذات الصلة، روسافياتسيا، بناء على خبرتها الثرية، بسلسلة من الأسئلة التي يجب توضيحها بغية الحصول على صورة كاملة عن المأساة. بدأ المتخصصون لدينا العمل بمجرد أن طلبت منهم هولندا، مضطلعين بدور قيادي في إجراء التحقيقات الدولية. وقد سلمنا بيانات الرصد الواردة

هذا كله يؤيد وصفنا لأعمال السلطات في كييف بأنها عملية عقابية ضد شعبها تأييدا كاملا.

ووفقا للبيانات الرسمية، فقد تجاوز عدد الإصابات في صفوف السكان المدنيين بالفعل ١٠٠٠ شخص، وبصفة غير رسمية، هناك أكثر من ذلك بكثير. وقد لقي من لا يقل عن ١٩ شخصا حتفهم اليوم فحسب. ويستمر تدفق اللاجئين في الوصول إلى الأراضي الروسية، منهم أكثر من ١٥٠.٠٠٠ حتى الآن يسعون للحصول على اللجوء المؤقت، أو تصاريح الإقامة أو الجنسية. وقد وصل عدد من يعبرون الحدود ويقيمون في الاتحاد الروسي إلى مئات الآلاف. ويتواصل سقوط الصواريخ التي تطلقها القوات الأوكرانية على الأراضي الروسية. وفي ٢٩ تموز/يوليه، تم إطلاق النار بصورة متعمدة مرة أخرى على موظفي الجمارك الروس على حدود غوكوفو. ويبدو أن كييف لا تريد لبعثة المراقبين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤدي عملها العادي في رصد الحالة على الحدود الروسية الأوكرانية. ونطالب كييف بوقف إطلاق النار على الأراضي الروسية وضمان سلامة المراقبين الدوليين.

وقد حذرنا مرارا وتكرارا من المحاولات المدمرة الرامية إلى حل الأزمة السياسية في أوكرانيا بالقوة، ودعونا إلى عقد حوار شامل قائم على الاحترام المتبادل بين جميع القوى السياسية الرئيسية، وبين كييف والمناطق. وينبغي الآن أن تصبح الأولوية هي سرعة وقف الأعمال القتالية وإنشاء عملية مفاوضات سلمية على أساس عملية جنيف المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل، وإعلان برلين المؤرخ ٢ تموز/يوليه.

ومن بين مواضيع أخرى، اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة في مكافحة الإرهاب في ٢٨ تموز/يوليه ببيان رئاسي بمبادرة روسية يدين الاتجار غير المشروع بالنفط مع الجماعات الإرهابية الذي يحدث في كل من سوريا والعراق (S/PRST/2014/14). ويجدون الأمل في أن النجاح في تنفيذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)،

الذي اتخذ في ١٤ تموز/يوليه سيمكنا بطريقة ما من تخفيف معاناة السكان المدنيين في سوريا.

أما البيانات التي قدمها في ١٧ تموز/يوليه الممثل الخاص متري، والسيد محمد عبد العزيز وزير الشؤون الخارجية في ليبيا، فتؤكد على أن الحالة في ذلك البلد آخذة في التدهور بسرعة. ولا يمكننا أن نستبعد إمكانية أن تنقسم إلى كيانات إقليمية متحاربة. وقد أرسى المتطرفون الذين يشعرون بالحرية في التصرف كما يحلو لهم هناك قنوات اتصال بزملائهم في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، وإجلاء موظفي عدد من السفارات الغربية دليلا واضحا على تصعيد الحالة الراهنة. وقد نرغب في إعادة التفكير في طبيعة وجود الأمم المتحدة وأهدافها في ليبيا.

ولا تزال الحالة في العراق تبعث على القلق العميق. وقد أصبح الدعم الخارجي الذي أولي إلى الإرهابيين في سوريا عاملا حفازا للتدهور في الحالة الراهنة، على الرغم من أن جذوره تكمن أعمق من ذلك إلى حد كبير، على الأقل بالعودة إلى الأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٣. ويشكل الإسلاميون المتطرفون الآن خطرا يهدد منطقة الشرق الأوسط بأسرها وما يتجاوز حدودها. وينبغي أن تكون عملية إنشاء سلطات دولة جديدة تتسم بانتماء كامل للعراق. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق المصالحة الوطنية.

ونلاحظ الاجتماع الذي عقد في ٢٨ تموز/يوليه بناء على مبادرة من الرئاسة الرواندية بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام (S/PV.7228). ونؤيد تكثيف هذا التعاون على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أتمنى لوفد المملكة المتحدة، الذي سترأس المجلس في آب/أغسطس، كل النجاح.

في الموقع. تشكل هذه الإجراءات معاناة إضافية لا توصف بالنسبة لأسر الضحايا.

ويتحمل المجلس مسؤولية جماعية عن صون السلام والأمن الدوليين، بل إن كل عضو يقع على عاتقه مسؤولية فردية للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ولم يف الاتحاد الروسي بهذه المسؤوليات. وبغض النظر تماما عن ضم شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني، فإن الاتحاد الروسي قد أنهى القتال في شرق أوكرانيا منذ أسابيع. وبدلا من ذلك، سعى إلى إثارة الاضطرابات، وتقديم الأسلحة والدعم السياسي للانفصاليين، مع ما لذلك من آثار مأساوية يمكن التنبؤ بها. وفي مقابل ذلك، أعطى الرئيس بوروشينكو فرصا متكررة للانفصاليين للمشاركة في الحوار، والتخلص تماما من مبادئهم القائم على حمل السلاح. ولهذا السبب، يتعين على المجلس أن يقيي اهتمامه على الحالة في شرق أوكرانيا خلال شهر آب/أغسطس.

كما يتعين على المجلس هذا الشهر الاستجابة للحالة الفظيعة في غزة بعقد اجتماعات طارئة. إنه لأمر مأساوي للغاية أن يقتل العديد من المدنيين الأبرياء أو يصابوا في الأزمة الراهنة. ويجب على الطرفين أن يبدلا قصارى جهدهما لتهدئة الحالة وتفاادي وقوع المزيد من الإصابات والخسائر في أرواح الأبرياء. فلشعب إسرائيل الحق في العيش دون خوف دائم على أمنه، ولكن لشعب غزة أيضا الحق في العيش آمنا في سلام. أما اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/13 في وقت متأخر من ليلة الأحد، في عشية عيد الفطر المبارك، فأكد على قلق المجلس بشأن التراجع وكرر دعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري ودون شروط لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

وبينما لا بد أن نفعل كل ما في وسعنا لتخفيف المعاناة - حيث تقدّم المملكة المتحدة ٣ ملايين دولار لمساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ما قمتم به أنتم وفريقكم من عمل شاق خلال رئاسة هذا الشهر، وعلى عقد الدورة الختامية اليوم. ونرحب على وجه الخصوص بأن تعقد هذه الجلسة الختامية. فمن الأمور الطيبة أن نرى أن المجلس يمكنه الاستفادة من الممارسة المتبعة في الماضي، وتعزيز شفافية هذه المناقشات. ويحدوني الأمل في أن نكرر هذه الصيغة في نهاية رئاستنا الشهر القادم.

بمقارنة برنامج العمل الصادر في بداية الشهر مع البرنامج الحالي، يتضح كم من وقت استغرقه المجلس هذا الشهر في تناول الأزمات الناشئة والمتفاقمة. وقد أجرينا جلسات طارئة في عطلة نهاية الأسبوع وحتى وقت متأخر من الليل، وعمليات اعتماد غير متوقعة في غضون مهلة قصيرة. ويشمل هذا اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع في ١٤ تموز/يوليه، الذي يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في جهودنا الرامية إلى التصدي للمعاناة في سوريا، وتخطي العراقيل التي يضعها النظام في طريق إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى من هم في حاجة إليها.

وقد مثل إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 فوق شرق أوكرانيا صدمة لنا جميعا. وقد اجتمع المجلس بسرعة للاستجابة من خلال بيان صحفي، واستتبّع ذلك في وقت قصير اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يطالب بمعاملة جثث الضحايا معاملة كريمة ولائقة، وبالوصول الفوري إلى موقع الحادث، وبالتعاون الكامل من جميع الدول في إجراء التحقيق وبذل الجهود الرامية إلى تحديد المسؤولية. وبصورة مخجلة، حاول الانفصاليون الروس الذين يسيطرون على موقع تحطم الطائرة، منذ اليوم الأول، التستر على ما حدث. وقد تعاملوا مع جثث الضحايا معاملة مشينة بلا احترام. وقد كانوا يتعمدون التباطؤ في توفير فرص الوصول، ومنع الفنيين وإجراءات المتابعة السريعة اللازمة لتأمين الأدلة

السيد الحمود (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه، الذي شهد تطورات كبيرة على الساحة الدولية في مختلف القضايا المتصلة بعمل المجلس، لا سيما التطورات المؤسفة في الشرق الأوسط، وخصوصاً في غزة وسوريا والعراق، بالإضافة إلى استمرار المجلس في متابعة التطورات الهامة في أوكرانيا، والقضايا المتصلة بالملفات الأفريقية الهامة والمتشعبة. ولا يفوتني هنا أن أثنى على جميع الجهود المبذولة في تنظيم المداولات أعلاه، إضافة إلى تلك الخاصة بعمل بعثات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، فإن وفدي لن يدخل في التفاصيل المتعلقة بالقضايا المضمونة الهامة الآتية الذكر، التي عبّر عن موقعه إزاءها بشكل تفصيلي خلال مداولات المجلس. كما انخرط مع جميع أعضاء مجلس الأمن على نحو إيجابي لتجسير المواقف والخروج بالتوافق حولها بغية تحمّل مجلس الأمن مسؤولياته في هذا الإطار.

إن مداخلتنا ستكتفي فحسب بالإشارة إلى المسائل الإجرائية التي كان وفدنا قد أعرب عنها خلال الاجتماع الذي جرى عقده في آذار/مارس الماضي، وقمنا بتكرارها خلال الاجتماعات اللاحقة بخصوص مقترحاتنا الثلاثة التي يمكن متابعتها حول المسائل الإجرائية لتحسين عمل المجلس من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ختاماً، يتمنى وفدي التوفيق للرئاسة البريطانية المقبلة للمجلس خلال شهر آب.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): وأنا أيضاً أريد أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، وإلى فريقكم الفعال جداً ليس فحسب على ما تحمّلتموه خلال شهر حافل بالاضطراب، ولكن بشكل

الأدنى في هذا الصدد - يجب أن تتمثل الأولوية في تحقيق وقف إطلاق النار الدائم الذي ينهي دورة العنف هذه. لذلك، على اتفاق وقف إطلاق النار أن يتصدى للأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة. فهو بحاجة إلى تأمين التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وسوف يلزم اتخاذ إجراءات متضافرة للسيطرة على الوضع الأمني وفتح المجال أمام اقتصاد غزة. ويجب أن تعود السلطة الفلسطينية إلى غزة. وإلى أن يتم حل الأزمة، يجب أن يظل المجلس مستعداً للقيام بما يمكنه، وأن يعزز رسائل وإجراءات الشركاء الدوليين بغية تحقيق السلام الشامل والدائم.

أخيراً، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على عقد المناقشة المفتوحة بشأن حفظ السلام والشراكات الإقليمية يوم الاثنين (انظر S/PV.7228). لقد جاءت هذه المناقشة المفتوحة متابعة طيبة ورصينة للمناقشة بشأن الاتجاهات الجديدة في مجال حفظ السلام، التي عقدتها الرئاسة الروسية في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7196). إن جعل عمليات حفظ السلام كفاءة وفعالة يظل أمراً حيوياً لعمل المجلس والأمانة العامة. وسوف يشكل استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام جزءاً أساسياً من هذا المسعى.

في الوقت نفسه، كلما استطاع هذا المجلس أن يفعل المزيد لمنع نشوب الصراعات، تعين علينا أن نلجأ أقل إلى نشر عملية لحفظ السلام. وبالتطلع إلى رئاستنا، نحن نزمع عقد مناقشة مفتوحة حول هذا الموضوع، بغية طرح الأسئلة عما ينبغي للمجلس أن يقوم به من زيادة في سبيل الاستجابة إلى علامات الإنذار المبكر التي يمكننا أن نراها جميعاً، واتخاذ الإجراءات المبكرة التي تساعد على الحيلولة دون تصاعد الصراعات.

نشعر بالتشجيع، على الرغم من هذا الإغفال، إزاء المبادرات الإقليمية التي كانت تجري بينما كنا ملتفتين إلى أمور أخرى.

فعلى سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي للتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية والعنف في برازافيل بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه أن يكون نقطة انطلاق في البحث عن تحقيق السلام في ذلك البلد. وهذا يقودني إلى المناقشة التي أجريناها قبل بضعة أيام حول الشراكات في عمليات حفظ السلام (S/PV.7228). فبينما كنا غافلين، كان الترتيب الإقليمي يعمل بكامل طاقته، وادّى ذلك إلى سد الفجوة. وأعتقد أن هذه الظاهرة وهذه التطورات يجب تشجيعها.

إن التوترات السائدة إزاء اختطاف ثلاثة طلاب إسرائيليين وقتلهم، وما بدا من قتل فتى فلسطيني طلبا للثأر أمر تطور إلى صراع كبير بين إسرائيل وفلسطين. لقد تكرر ذكر هذه الرواية في هذه القاعة من حين إلى آخر. ونأسف لأنه، على الرغم من النداءات التي أطلقها قادة حول العالم من أصحاب النيات الحسنة لوقف التصعيد وضبط النفس، ازداد الصراع عمقا من حيث حدته ونطاقه، ليودي بحياة العديدين، بمن فيهم النساء والأطفال. وبينما نحن نتكلم، عدد القتلى من الجانبين أخذ في الارتفاع.

وأعتقد أن قلقنا في هذه المرحلة يجب أن يقودنا إلى القيام بكل ما هو ممكن لدفع الأطراف إلى احترام التزاماتها بوقف إطلاق النار الذي سوف يسمح بإنشاء ممرات لإيصال الإمدادات الإنسانية.

وبينما استجاب المجلس سريعا بعقد جلسيتين طارئتين، من المؤسف أنه لم يتمكن إلا من الاتفاق على بيان رئاسي بعد مرور ثلاثة أسابيع على اندلاع الأعمال القتالية. وفي المستقبل ينبغي للمجلس أن يهدف إلى اتخاذ إجراءات سريعة وقوية لتجنب الخسائر الهائلة في الأرواح ولتخفيف المعاناة البشرية.

خاص على تحقيق إنجازات خارقة حتى في مواجهة عدة أمور تطلبت منكم الاهتمام. إن هذه الجلسة الختامية توفر لنا الفرصة لإجراء تقييم ذاتي، وأنتم ذهبتم أبعد من ذلك بتقديم مذكرة مفاهيمية لتوجيه مناقشتنا (S/2014/536، المرفق). وأعتقد أن بوسعنا أن نستغل فرصة التقييم الذاتي هذه لتكون نقطة انطلاق نحو المستقبل.

إن شهر تموز/يوليه اتسم بانخراط قوي جدا في العديد من الحالات التي تتطور بسرعة في جميع أنحاء العالم. أريد أن أقتصر في بياني على ثلاث مسائل هي: جمهورية أفريقيا الوسطى، والوضع في غزة، وأوكرانيا.

في ما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، أشار المجلس إلى حالة الأعمال التحضيرية لانتشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى انتشارا كاملا، حيث من المتوقع أن تتولى زمام الأمور بالكامل من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر. لقد فرض العنف وقوع خسائر بشرية فادحة جدا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أن نذكر أن وفرة المآسي التي وقعت في مسارح صراعات أخرى صرفت انتباه المجلس لفترة من الزمن عن ساحات الصراع التقليدية.

قبل وقت قصير، تكلمت عن الصراعات المنسية في اليمن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أعتقد أن التحدي الذي يواجهه المجلس في المستقبل سيتمثل في كيفية الحفاظ على التوازن المتعقل في اهتمامه بالأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. هناك ميل عندنا نحو تركيز اهتمامنا على الصراعات الآنية، بينما ننسى الصراعات الأخرى التي ما زالت جارية. وثمة تشابه بين الأمم التي لديها ستة توائم، كل منهم يبكي طلبا للإهتمام به. فيتعين عليها أن تكون خلاقة جدا في التعامل معهم. وأعتقد أننا

سعى إلى كفالة إجراء تحقيق دولي كامل ومحيد في الحادث. وتم التأكيد من جديد على تلك الدعوة بعد ذلك بوقت قصير من خلال اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع.

وعلاوة على ذلك، أظهر اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في ١٤ تموز/يوليه بشأن الحالة الإنسانية في سوريا أنه حينما نقرر أن نركز مناقشاتنا على مسائل محددة وتدابير ملموسة على أرض الواقع، فمن الممكن إحراز التقدم وتحقيق النتائج. وفي تلك الحالة على وجه الخصوص تركزت المناقشات على فتح المعابر الحدودية الأربعة وإنشاء آلية للرصد، والمسؤولية عن إيصال المساعدات الإنسانية. بمجرد دخولها الأراضي السورية - كل المسائل الملموسة والواقعية. تمكنا في تلك المناقشات من مشاهدة السبل التي أظهرت من خلالها الدول الأعضاء المرونة وعملت بطريقة بناءة لتحقيق توافق في الآراء. وبينما من السابق لأوانه تحليل عملية تنفيذ القرار، فإن دخول القافلة الأولى للمعونة الإنسانية عبر المعبر الحدودي باب السلام في ٢٤ تموز/يوليه أمر مشجع. ونأمل أن يكون ذلك بداية لعملية للمساعدة على تخفيف الحالة الإنسانية الحرجة التي تؤثر على الملايين من السوريين وأن يستمر تنفيذ القرار - على عكس القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الثاني/أكتوبر من العام الماضي (S/PRST/2013/15).

وبالرغم من ذلك، ندرك أن الحل السياسي وحده سيضع حداً للأزمة الإنسانية. إن الموافقة على القرارين بالإجماع عززت قدرة المجلس في إظهار علامة الوحدة. كما أظهرت أن المجلس قادر على صياغة رؤية مشتركة للاضطلاع بمسؤوليته.

لكن لا يمكن للمرء تناول الجوانب الإيجابية فحسب. إذا كان لنا أن نتوقف لحظة لتحليل فعالية المجلس فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، لن يكون هناك مثال أفضل من الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك عملية السلام، لإثبات

والمسألة الثالثة، حادث إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في ١٧ تموز/يوليه، كان مؤسفاً للغاية، ومأساوياً. وفي وجه ما بدا كأنه نهاية مروعة للعالم، أبقى المجلس العالم معلقاً لفترة بشأن عمل من الواضح أنه غير أخلاقي يمكن تكراره في أجزاء أخرى من العالم. ويمكننا أن نرى الميل إلى شن هجمات مماثلة في العالم اليوم.

ويتعين الإشادة بالموقف الموحد الذي اتخذته المجلس في نهاية المطاف في شجب الحادث وإدانتته. باتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) أثبت المجلس قدرته على التحدث بصوت واحد حينما يختار ذلك. هذا هو بالضبط الأساس الأخلاقي الأعلى الذي يتوقعه العالم من المجلس. في الواقع، يجب أن يشكل ذلك نمطاً للمستقبل. وينبغي أن يكون ركيزة تتسم بالمصداقية يقوم عليها مستقبل من السلام والأمن العالميين. ونود أن نغتني هذه الفرصة لنقدم تلك الركيزة لوفد المملكة المتحدة أثناء توليها الرئاسة، ونفعل ذلك بثقة كبيرة، على أمل أن يكون نمطاً للمستقبل في المجلس.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على قيادتكم المتواصلة ورئاستكم الناجحة في تموز/يوليه. ونرحب بعقد هذه الجلسة الختامية، التي نعتبرها أداة أساسية في أعمال المجلس، ونحث الأعضاء على الحفاظ عليها.

وأود أن أبدأ بذكر درسين من الدروس المستفادة في تموز/يوليه نعتقد أنهما ساهما في تحسين الطريقة التي يعالج بها المجلس التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

وضع تحطم رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، يوم الخميس ١٧ تموز/يوليه في شرق أوكرانيا ضغوطاً على المجلس لمواجهة الأزمة التي أدت إلى وفاة العشرات من المدنيين وتشكل تهديداً للاستقرار الدولي. وبالرغم من الخلافات القائمة بشأن هذه المسألة، تمكنا من اعتماد بيان صحفي في ١٨ تموز/يوليه

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): كان هذا الشهر شهراً شاقاً. في ١٧ تموز/يوليه، علمنا بإسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 على الأراضي الأوكرانية التي يسيطر عليها الانفصاليون، مما أسفر عن مقتل جميع الركاب وأفراد الطاقم البالغ عددهم ٢٩٨. ثمانون شخصاً من الضحايا من الأطفال. كان الضحايا مواطنين من أستراليا، وألمانيا، واندونيسيا، وبلجيكا، والفلبين، وكندا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، وهولندا؛ وكان عدد من الضحايا مواطنين مزدوجي الجنسية لبلدان أخرى.

يذكرنا ذلك الحادث المدمر بأنه في عالم يتزايد ترابطه فإن الاهتمام الفردي لكل دولة عضو بالسلام والأمن الدوليين هو الآن أكبر من أي وقت مضى.

وهو يذكرنا بأن لنا جميعاً مصلحة في مجلس أمن يمكنه أن يستجيب بفعالية.

وفي اليوم التالي، ١٨ تموز/يوليه، أدان المجلس بالإجماع إسقاط الرحلة MH-17 (انظر S/PV.7219). وأتبع ذلك سريعاً بالقرار الحازم ٢١٦٦ (٢٠١٤) في ٢١ تموز/يوليه لضمان تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل، وللمطالبة بالوصول الفوري وغير المقيد إلى الموقع، للتمكن من استعادة الجثامين، والمضي قدماً بأعمال التحقيق، ومنع أية إجراءات من شأنها التنازل عن سلامة موقع التحطم، وبخاصة من جانب الجماعات المسلحة المحلية، والإصرار على مساءلة المسؤولين. هذا ما توقعه المجتمع الدولي من المجلس. وهذا ما اتفق عليه المجلس.

لكنه بحد ذاته غير كافٍ كما نعلم. فنحن الآن بحاجة إلى التنفيذ الكامل والعاجل للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وبناءً على طلب أوكرانيا، تولّت هولندا القيادة في التحقيق بمساعدة منظمة الطيران المدني الدولي وشركاء دوليين آخرين. وقد نُشر الأفراد الهولنديون والأستراليون غير المسلحين بأعداد

أن المجلس لا يضطلع بشكل كامل بدوره المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. في الواقع، لقد تناول المجلس الحالة في الشرق الأوسط تقريباً منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة، مع أول قرار بشأن هذه المسألة يعود تاريخه إلى عام ١٩٤٨. ولكن اليوم يبدو المجلس غير معني حينما يتعلق الأمر بمنع تصعيد أعمال العنف الجارية منذ ٨ تموز/يوليه وإطلاق "عملية الجرف الصامد" التي تسببت في مقتل أكثر من ألف شخص، بينهم مدنيون - نساء وأطفال - في فلسطين وأكثر من ٥٠ في إسرائيل، بسبب الاستخدام غير المناسب للقوة في غزة والهجمات الصاروخية المتواصلة على إسرائيل.

بالنسبة لنا من الأهمية بمكان أن تضطلع هذه الهيئة بكل ما في وسعها لتحقيق وقف إطلاق نار فوري وفرض احترام القانون الإنساني الدولي، ومنع تدهور الصراع. وفي ذلك الصدد، فإن اتخاذ البيان الرئاسي (S/PRST/2014/13) الذي قدمه الأردن، في ٢٨ تموز/يوليه، يكتسي أهمية بالغة بينما تضطلع هذه الهيئة بدورها الشرعي فيما يتعلق بالتزاع، ولكنها لا تستنفد المناقشات الجارية بشأن الإجراءات الأخرى. وإذا استمر ذلك التزاع، ينبغي للمجلس النظر في خيارات جديدة، وبخاصة تعزيز دور المجموعة الرباعية. كما نؤكد أن المجلس يجب أن يطالب بحزم بالامتنثال لقراراته بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، ونود بشكل خاص أن نؤكد على الامتنثال للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤). ونكرر أنه من الأهمية بمكان أن يتناول المجلس الأسباب الجذرية للصراع، ويكرر نداء الأمين العام للتوصل إلى حل شامل لهذه الأزمة الخطيرة، بما في ذلك الجوانب السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية، لتمكين التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

في الختام، نتمنى للمملكة المتحدة كل التوفيق في رئاستها المقبلة.

الإنسانية في سوريا كان ردّاً مباشراً على إخفاق النظام في التقيد ببنود البيان الرئاسي السابق للمجلس (S/PRST/2013/15) المؤرخ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية.

إنّ المجلس تلقى منهجياً كل شهر من الأمين العام تقارير بشأن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي حدد بشكل صارخ مدى استمرار التدهور الكبير في الحالة الإنسانية. وغير قابل للتحدي من تلك التقارير أنّ الأطراف لم تكن تنفذ الواجبات بمقتضى القرار، وأنه كانت هناك حاجة إلى استجابة أقوى من جانب المجلس. وقد أنجزنا ذلك من خلال القرار التأسيسي ٢١٦٥ (٢٠١٤). ومثل المجلس، علينا مسؤولية ضمان تنفيذ ذلك القرار وقراره الأم ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي يبقى سارياً بشكل كامل، واتخاذ المزيد من التدابير إذا استمرّ عدم الامتثال.

ولكي يحقق المجلس التنفيذ، فإنه يحتاج طبعاً إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب. ويجب ألا يكون رهينة لحلقات الإبلاغ الروتينية. بل ينبغي زيادة اهتمامه بالمخاطر على السلم والأمن الدوليين، كما تنشأ وكما تستدعي الحالة. وقد زاد المجلس مؤخراً وتيرة نظره في ليبيا، واستخدم أيّ عمل آخر للنظر في عدد من التطورات الفورية، بما يشمل ما يتعلق باليمن والعراق. تلك هي الكيفية التي ينبغي للمجلس أن يعمل بها دائماً.

ويحتاج المجلس أيضاً إلى الوصول إلى طيف واسع من المعلومات، ليس من الممثلين الخاصين للأمين العام وإدارة الشؤون السياسية فحسب، بل من الجهات الفاعلة الأخرى أيضاً، بما يشمل المبعوثين الخاصين للأمين العام. وكما أكّدت مبادرة الحقوق أولاً، فإنّ فهم أبعاد حقوق الإنسان لحالة ما عنصر أساسي لأعمال المجلس. وهذا يعني أنه ينبغي له النظر إلى ما يمكن أن تقدمه للمجلس لجان التحقيق وآليات حقوق الإنسان الخاصة.

توفّر الحماية للمحققين في موقع التحطّم، وتساعد في إزالة الجثامين المتبقية ومُلاحقتها وتحافظ على الحطام والأدلة المادية. ونحن في ذلك الانتشار الأسترالي، فضلاً عن الانتشار الهولندي، والمبعوث الخاص الأسترالي قائد القوات الجوية المارشال أنغوس هوستون، الذي ذكره السفير تشوركين للتوّ، عملنا بدقة من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتها مركز الاتصال الوحيد بالنيابة عنّا مع الانفصاليين المسلحين المحليين. ومن المؤسف أنّ الأفراد الأستراليين والهولنديين لم يستطيعوا حتى الآن الوصول إلى الموقع بسبب الظروف المحلية. لكنّ الوصول العاجل يبقى حتمياً، بينما الظروف في الموقع تتدهور. وهذا كله يجعل من الواضح أنّ التنفيذ الكامل والفوري للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) واجب جدّي. ومن المؤكد أن بلدي بالذات مصمّم على نقل موتانا الـ ٣٨ إلى الوطن، وتحديد هوية المسؤولين وتحقيق العدالة.

ومع أنّ تقدّم المجلس في تقديم القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والمتعلق بالإغاثة الإنسانية لشعب سوريا قد قيس في أسابيع بدل أيام، كما في حالة الرحلة MH-17 والقرار ذي الصلة، فإنّ ذلك القرار الإنساني يُثبت مجدداً، كما أشار زميلنا ممثل شيلي للتوّ، أنّ المجلس يمكنه أن يفتح آفاقاً جديدة في حلّ المسائل التي تبدو مستعصية. والقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) يأذن بالوصول عبر الحدود من جانب الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها لتمكينهم من الوصول إلى نحو ٢,٩ مليون شخص محتاج. وكما أبلغتنا وكالة الأمين العام آموس في وقت سابق اليوم، اجتازت القافلة الإنسانية الأولى الحدود التركية في إطار الترتيبات الجديدة.

واتخاذ قرارات كهذه جزء أساسي من عمل المجلس. ولكن يتعيّن عليه تذكير نفسه دائماً بأنّ ضمان الاتفاق على نص قليل الفائدة إذا لم يحقق أيضاً بلا هوادة تنفيذ قراراته. واتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير بشأن المسائل

حتمية، وتصبح بحدّ ذاتها مصدراً للمزيد من عدم الاستقرار. والطلب على حفظ السلام يتزايد. ويواجه المدنيون خطراً أكبر بأعداد أكثر من أي وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية. فهناك ٥١ مليون شخص مشردون. وفي عالم كهذا، تصبح حماية المدنيين جزءاً أكثر محورية وأهمية من عمل المجلس. وقد أصبح نجاح المجلس في حماية الشعوب المعيار الذي تتمسك به. والفشل قريب دائماً. ولن تتمكن من تلبية هذا المعيار إلا من خلال تركيز شديد على تنفيذ قرارات المجلس.

وإنني أهنتكم، سيدي، وأهنئ فريق عملكم بأسره على رئاسة ناجحة ومفيدة، وأتمنى لرئاسة المملكة المتحدة المقبلة حظاً سعيداً لشهر آخر يمكن أن يكون صعباً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سألقي الآن بيانا بصفتي ممثل رواندا.

أود أن أبدأ بشكر زملائي، أعضاء مجلس الأمن، على دعمهم المتواصل للرئاسة الرواندية، وتعاونهم الكامل الذي مكّننا من تنفيذ برنامج شهر تموز/يوليه هذا الحافل وغير القابل للتنبؤ. ففي الحقيقة، لدينا غداً اجتماع طارئ آخر بشأن غزة.

وأود أيضاً أن أهني السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على تولّيه رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ويسعدني بشكل خاص أن رئاسة المملكة المتحدة تقترح تنظيم مناقشة مفتوحة حول منع نشوب النزاعات، بالانسجام مع الإحاطة الإعلامية التي نظمتها رواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٣، حول منع نشوب النزاعات في أفريقيا، بمعالجة أسبابها الجذرية (انظر S/PV. 6946). وإنني أقدر أيضاً حقيقة أن السفير لايل غرانت وفريق عمله سيواصلون عقد جلسات احتفالية في صيغة إحاطة إعلامية عامة.

وكما تعلمون، فإنّ الموضوع الرئيسي لشهر تموز/يوليه كان المناقشة المواضيعية حول حفظ السلام، حيث إنّ

ولكي يحقق المجلس التنفيذ، لا بدّ أن يكون مستعداً للاستخدام الكامل للأدوات المتوافرة لديه. وإرادة المجلس إرساء نظم جزاءات جديدة في اليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتفكير في القيام بذلك في جنوب السودان، وهو ما طال أنتظاره طويلاً، ظلّ موضع ترحيب. لكنّ الجزاءات لن تعمل بصفقتها أداة سياسة عامة إلا إذا طُبقت بصورة ملائمة. وهذا يستدعي مشاركة أوثق مع الدول المتضررة، بما يشمل المساعدة لتلبية شروط جزاءات المجلس وتنفيذ التزاماتها، والتنسيق الأفضل مع استجابات المجلس الأخرى للحالة المحددة، وعبر نظم الجزاءات عموماً. وتأمّل أستراليا للاستعراض رفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة، التي تشارك في ترؤسها، أن تسهم فيأداء ذلك.

والمجلس بحاجة أيضاً إلى دعم تنفيذ الولايات التي يعطيها لجهات فاعلة أخرى، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وقد اتخذ المجلس القرار السليم بإحالة الحالتين في دارفور وليبيا إلى تلك المحكمة، ولكن شأن جميع قرارات المجلس، تحتاج تلك الإحالات إلى أعمال المتابعة من جانب المجلس لكي تكون فعالة. ويجب أن يضطلع المجلس بمسؤوليته عن دعم جهود المحكمة للوفاء بولاياتها التي أعطيناها إياها بصفتنا المجلس. والبداية الجيدة هي الاستجابة لرسائل المحكمة الثماني حول إحقاق بعض الدول في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بإحالة دارفور.

أخيراً، يتعين على المجلس أن يكون مستعداً للابتكار، بغية ضمان التنفيذ. ويتعيّن عليه أيضاً التعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، لتحقيق أهداف المجلس.

إنّ العالم يمرّ الآن بالمزيد من الأزمات المترامنة على صعيد السلام والأمن، مع تأثير أوسع عبر العالم مما كان عليه طوال عقود. والأزمات الإنسانية الكبرى تحدث بصفقتها نتيجة

لم يكن معظم أعضاء المجلس ممثلين على مستوى أدنى من ذلك، ناهيك عن أنه من بين البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وكلها أفريقية، لم يكن موجودا منها سوى سيراليون التي مثلها الممثل الدائم لها والذي حضر الحوار التفاعلي غير الرسمي.

خلال شهر تموز/يوليه، نظر مجلس الأمن أيضا في عدد من الحالات المتعلقة ببلدان بعينها. من المهم أن نعرف أنه على الرغم من أن الصراعات الأفريقية لم تراوح مكانها في عملنا، لم يتم النظر في جميع الحالات ضمن برنامج العمل لذلك الشهر. ومهما يكن من أمر، فإن ذلك يعود إلى تقليص الصراعات في أفريقيا التي تهيمن عليها دوما الأزمات في جنوب السودان وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن يرجع سبب عدم النظر فيها جميعا إلى الحالات المتردية في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وأوكرانيا.

أما في سوريا، وفي أعقاب انتهاك القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، فقد اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والذي أذن فيه لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية باستخدام طرق عبر خطوط الصراع ومن خلال أربعة معابر حدود إضافية لضمان وصول المساعدة الإنسانية للناس المحتاجين إليها في جميع أرجاء سوريا وذلك بسلك أقرب الطرق.

أما في الشأن الأوكراني، فقد عقد مجلس الأمن جلسة طارئة يوم الجمعة، الموافق ١٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.7219) في أعقاب أسقاط الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية في شرق أوكرانيا، مما نجم عن ذلك خسارة مأساوية أودت بحياة ٢٩٨ نفسا. وقد اعتمد المجلس أيضا بيانا صحفيا (SC/11480) عقبه القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يطالب بإجراء تحقيق دولي مستكمل ومستقل وغير معرقل.

رواندا تحتفل في هذا الشهر نفسه بالذكرى السنوية العاشرة لمشاركتها في عمليات حفظ السلام. وستذكرون أنه قبل يومين، نهار الإثنين، ٢٨ تموز/يوليه، عقدت رواندا مناقشة مفتوحة حول الشراكة الإقليمية وتطورها، أُتخذ خلالها القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤) بالإجماع (انظر S/PV.7228).

في ذلك القرار أعرب المجلس عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة للزيادة تحسين العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الإفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وشدد أيضا على ضرورة تحسين القدرة على التنبؤ، والاستدامة والمرونة في تمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بمهام حفظ السلام بموجب ولاية من مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، تعتقد رواندا اعتقادا راسخا أن عمليات حفظ السلام، وتعددية الأبعاد فيه، مهما كانت قوية، فإنها غير قادرة وحدها على حسم الصراعات. وفي الحقيقة، إن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب عملا محددًا ومنسقا ومستداما ابتداء من مرحلة منع نشوب الصراع إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

في ذلك السياق يوم الثلاثاء، الموافق ١٥ تموز/يوليه، قدم مجلس الأمن إحاطة إعلامية عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع (انظر S/PV.7217). وقد تلا تلك الجلسة حوار تفاعلي غير رسمي بين أعضاء مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ورؤساء الأفرقة والبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام ومع مساعد الأمين العام في إدارة دعم بناء السلام. وقد كان الاجتماع صريحا ومباشرا ومثمرا، وكذلك كان فرصة لمناقشة كيفية تعزيز الوظيفة الاستشارية للجنة بناء السلام بالنسبة لمجلس الأمن، وعن كيفية معالجة الانتكاس إلى الصراع. ومع ذلك، تأسف رواندا إذ أنه بينما كانت التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام كلها ممثلة على مستوى السفراء،

القدم لعام ٢٠١٤ والتي انتهت هذا الشهر، بأن روح الفريق التي تغلب على الروح الفردية هي أفضل فرصة للنجاح. لذلك نذكر بأن المجلس يتكون من ١٥ عضواً وينبغي إعطائهم جميعاً الوقت الكافي للتشاور والمساهمة في عمله وفي عملية اتخاذ القرارات فيه.

في الختام، أود أن أشكر الدول الأعضاء علن مشاركتها في هذه الجلسة الاختتامية وفي الجلسات العامة الأخرى التي عقدها المجلس هذا الشهر، وفي بعض الأحيان عقدت بناء على فترة أشعار قصيرة. أود بشكل خاص أن أشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت وساهمت بمهمة في مناقشتين مفتوحتين نظمهما المجلس هذا الشهر. ومهما يكن من أمر، أشجع الأعضاء الأفارقة في المنظمة على المشاركة على نحو أكثر في المناقشات المفتوحة التي يعقدها المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأفريقيا، من قبيل المناقشة المفتوحة بشأن الشراكة الإقليمية التي عقدها المجلس يوم الاثنين (انظر S/PV.7228). وفي الحقيقة، تعتقد رواندا أن مجلس الأمن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى مساهمة أوسع من جانب أعضاء الأمم المتحدة وإلى خبراتهم الواسعة التي تساعد المجلس على الاضطلاع بفعالية بولايته عن صون السلم والأمن الدوليين.

الآن استأنف وظائفني بوصفي رئيساً للمجلس.

لم يتبق لدي أي أسما مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل أن أرفع المجلس التي كان من المقرر أنها الجلسة الأخيرة لشهر تموز/يوليه، قبل أن تفرض الحالة في الشرق الأوسط خلافاً لذلك، أود أن أعرب عن تقديري المخلص لوفد رواندا وأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وأن أعرب عن تقديري لموظفي أمانة المجلس

أما فما يتعلق بالشرق الأوسط، فلا يزال يتعين على المجلس أن يواجه مرة أخرى استئناف الأعمال القتالية في غزة. وبالنظر إلى حجم الصراع الذي أودى بحياة أكثر من ١٣٠٠ من البشر حتى الآن، معظمهم من المدنيين، أي من النساء والأطفال، اعتمد المجلس لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩ شيئاً من نتائج المجلس بشأن القضية الفلسطينية، وكان في هذه الحالة بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/13) يطالب فيه المجلس بوقف فوري لإطلاق النار ومن دون شروط. ومن سوء الطالع، أن البيان الرئاسي لم ينفذ في الميدان، وغدا صباحاً سيجتمع المجلس مرة أخرى في جلسة طارئة للنظر في الآثار الإنسانية للصراع.

من الجدير بالملاحظة أن تلك الحالات الثلاث في سوريا وأوكرانيا وغزة/إسرائيل، قد تركز عليها الضوء في غضون شهر واحد، شهر كان فيه انقسام بين أعضاء المجلس، خاصة عندما يتعلق الأمر بمصالح الأعضاء الدائمين. ومن قبيل الإنصاف، ينبغي الثناء على المجلس لتجاوزه انقساماته واعتماده قرارات حاسمة، من قبيل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن سوريا، والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بشأن الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية، والبيان الرئاسي بشأن غزة. مع ذلك من الواضح أنه في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، كما كان عليه الحال في الأشهر السابقة، لم يتمكن أعضاء المجلس مرة أخرى من استخدام نفوذهم لإيجاد حل سياسي مستدام لجميع تلك الأزمات.

وفي ذلك الصدد، تعتقد رواندا أنه فيما يتعلق بعمل المجلس، فإن المشاورات الأولية فيما بين الأعضاء الدائمين وحدهم أو بين من يقومون بعملية الصياغة وبلدان المنطقة بشأن حالات معينة تعتبر هامة جداً لتوضيح الخلفية وتيسير وصول المجلس إلى قرار سلس. ومهما يكن من أمر، نعتقد أيضاً، كما تذكروني مسابقة كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة

على ما قدموه لنا من دعم. وحقا، أنه كان شهرا حافلا بالعمل، وكان شهرا تحقق فيه توافق آراء بشأن عدة مسائل هامة في مجال اختصاصنا. وما كان لنا أن نقوم بذلك وحدنا ومن دون العمل المضني والدعم والمساهمات الإيجابية لكل وفد، والأمين العام وممثلي الأمانة العامة والمترجمين الفوريين، النفيسين جدا، والمترجمين، وموظفي خدمات الاجتماعات ومهندسي الصوت.

إننا إذ نختتم رئاستنا الثانية والأخيرة لرواندا للفترة الحالية في مجلس الأمن، أعرف أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس في الإعراب عن تمنياتنا للسير مارك ليال غرانت ووفد المملكة المتحدة ونتمنى لهما حظا سعيدا في شهر آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.